



**Tikrit Journal of Administrative
And Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**Analysis of trends in global competitiveness indicators in Arab
countries for the period (2009-2018)**

Researcher: Yaser Amer Hameed
College of Administration and Economics
University of Mosul
yaseraltaai85@gmail.com

Prof. Dr. Bashar A. AL-Iraqi
College of Administration and Economics
University of Mosul
bashar_a92@yahoo.com

Abstract:

The research aims to identify the reality of global competitiveness indicators for the Arab countries, the research sample, which are (Algeria, Egypt, Jordan, Morocco, Kuwait, Saudi Arabia, Qatar, Bahrain, Oman, UAE). And determine their trends and measure their levels of development, by analyzing the behavior and direction the Global Competitiveness Index for the period (2009-2018). Using the descriptive analysis methodology of the main pillars of the indicator that reflect its development. In addition to the use of the statistical program (Minitab 19). And the adoption of Single Exp Smoothing and the Mean Squared Deviation (MSD) scale to compare between the different models of the types of equations and choose the best one to analyze the general trend of those indicators. Develop plans to enhance the stability of the competitiveness of the sample countries and work to raise their levels by adopting structural reforms for the various economic, financial and legal sectors.

Keyword: Competitiveness, Global Competitiveness Indicators, Competitiveness Indicators Analysis.

**تحليل اتجاهات مؤشرات التنافسية العالمية في البلدان العربية
للفترة (٢٠٠٩-٢٠١٨)**

أ.د. بشار احمد العراقي
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

الباحث: ياسر عامر حميد
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة الموصل

المستخلص

يهدف البحث الى الوقوف على واقع مؤشرات التنافسية العالمية للبلدان العربية عينة البحث وهي (الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، الكويت، السعودية، قطر، البحرين، عمان، الامارات)، وتحديد اتجاهاتها وقياس مستويات تطورها، عبر تحليل سلوك واتجاه مؤشر التنافسية العالمية للمدة (2009-2018)، باستخدام منهجية التحليل الوصفي للأعمدة الاساسية المكونة للمؤشر التي تعكس مدى تطوره، فضلاً عن الاستعانة بالبرنامج الاحصائي Minitab19 وبعتماد Single Exp Smoothing ومقياس Mean Squared Deviation (MSD) للمقارنة بين النماذج المختلفة

لأنواع المعادلات واختيار أفضلها لتحليل الاتجاه العام لتلك المؤشرات، وقد افصحت النتائج عن تذبذب في مستويات القدرة التنافسية للدول العربية عينة البحث خلال مدة البحث، الأمر الذي يتطلب وضع الخطط الكفيلة لتعزيز استقرار تنافسية دول العينة والعمل على رفع مستوياتها عبر تبني اصلاحات هيكلية لمختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والقانونية.

الكلمات المفتاحية: القدرة التنافسية، مؤشرات التنافسية العالمية، تحليل مؤشرات التنافسية المقدمة

يقدم المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) world Economic Forum مسحاً سنوياً لمستويات التنافسية العالمية لمعظم بلدان العالم، مركزاً فيه عبر دراسة وتحليل قدراتهم التنافسية على مؤشرات عدة على اعتبار ان تطور هذه المؤشرات تمكن الاقتصادات الوطنية من تحقيق نمو اقتصادي مستدام وازدهار طويل الأجل بعدها المؤشرات الدافعة لتحسين او تثبيط مستويات القدرة التنافسية التي تتمتع بها، والتي ترتبط تقدمها او تخلفها عادة بالإصلاحات الهيكلية التي يمكن ان تتمتع بها مختلف القطاعات الاقتصادية والمالية والقانونية، استناداً الى قدرتها على المساهمة الفاعلة في رفع كفاءة الاداء الاقتصادي وتحقيق استقراره، ويبلغ عدد المؤشرات الفرعية المكونة لمؤشر القدرة التنافسية اثني عشر مؤشراً وتعرف باسم اعمدة القدرة التنافسية تشكل وبشكل مجتمع مؤشر التنافسية العالمية المركب (GCI)، ولأجل بيان اتجاهات مؤشرات التنافسية العالمية في البلدان عينة البحث تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور تضمن الاول منهجية البحث فيما اختص المحور الثاني بتوضيح مفهوم القدرة التنافسية في حين بين المحور الثالث واقع القدرة التنافسية لدول العينة.

المحور الأول: منهجية البحث

اهمية البحث: يعد مؤشر التنافسية العالمية احدى الادوات المهمة التي يُمكن من خلالها عقد المقارنات بين الاقتصادات الإقليمية والعالمية في مختلف المجالات، كما يفترض المؤشر أن الاقتصاد الذي يتمتع بتنافسية عالية يميل الى ان يكون قادراً على توليد دخل كلي أعلى لمواطنيه.

مشكلة البحث: في ظل العولمة الاقتصادية ازداد التنافس العالمي نحو تحفيز النمو الاقتصادي عبر رفع القدرة التنافسية، لذلك عبرت مستويات مؤشرات التنافسية العالمية عن تطور وكفاءة اقتصادات دول العالم، وعليه تكمن مشكلة البحث بالتساؤل الآتي: ما هو واقع القدرة التنافسية للدول العربية في ظل الانفتاح والتحرر الاقتصادي العالمي؟

فرضية البحث: ان الاحداث التي شهدتها الساحة العربية خلال مدة البحث والمتمثلة بالحروب الدولية والنزاعات الداخلية فضلاً عما تعانيه بعض البلدان العربية من اختلالات وتشوهات في مختلف قطاعاتها الانتاجية كان لها الاثر السلبي على واقع قدرتها التنافسية.

هدف البحث: لقد جاء البحث ليقدم تحليل وصفي لواقع القدرة التنافسية للبلدان العربية في ظل التطورات التي يشهدها العالم عامة والمنطقة العربية على وجه الخصوص والمتمثلة بالاضطرابات الاقتصادية والسياسية والامنية، عبر تحليل سلوك واتجاه مؤشرات التنافسية العالمية للمدة (2009-2018).

منهج البحث: تم اعتماد منهج التحليل الوصفي للأعمدة الاساسية المكونة لمؤشر التنافسية العالمية التي تعكس مدى تطوره، فضلاً عن الاستعانة بالبرنامج الاحصائي Minitab19 وباستخدام

Single Exp Smoothing ومقياس Mean Squared Deviation (MSD) للمقارنة بين النماذج المختلفة لأنواع المعادلات واختيار أفضلها لتحليل الاتجاه العام لتلك المؤشرات.

حدود البحث:

- أ. **الحدود المكانية:** تناول البحث جميع البلدان العربية التي ادرجت ضمن مؤشر التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، وهي (الجزائر، مصر، الأردن، المغرب، الكويت، السعودية، قطر، البحرين، عمان، الإمارات).
- ب. **الحدود الزمانية:** اتخذ البحث من المدة (2009-2018) حدوداً زمنية له، كونها المدة التي شهدت إصدارات مؤشرات التنافسية العالمية.

المحور الثاني: مفهوم القدرة التنافسية

قدم الفكر الاقتصادي عدة مفاهيم وتعريفات للقدرة التنافسية فعرّفها (1992) Tyson على أنها قدرة الدولة على انتاج سلع وخدمات تلبي معايير الجودة الدولية مع زيادة نمو الناتج المحلي الاجمالي (2: 2014: Triantafyllou)، فيما عبر عنها المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) (World Economic Forum) بقابلية الاقتصاد المحلي على تحقيق نسبة نمو مرتفعة ومستدامة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي من خلال ارتفاع حجم صادراتها السلعية (7: 2020: Galgánková).

ووفقاً لرأي منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) (Organization For Economic Co-Operation And Development) تنتج القدرة التنافسية العالمية للتعبير عن امكانيات الدولة لزيادة دخول مواطنيها في الاجل الطويل عن طريق انتاج سلع وخدمات ذات مقبولية عالمية في الاسواق الدولية (761: 2014: Jovan & Martinović)، اما (Leightner 2010) فقد اشار الى أنها قدرة بلد ما على تحقيق أهداف سياسته الاقتصادية الرئيسية ولا سيما تلك المتعلقة بنمو الدخل والعمالة دون مواجهة مشاكل في ميزان المدفوعات (11: 2019: Kokaurov)، فيما اعتبرها (2008) porter نصيب او حصة المنتجات المحلية لدولة ما في الأسواق العالمية (101: 2014: Siudek & Zawojaska) في حين عرفها المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) (Development Institute For Management) بإمكانية الدولة على خلق بيئة اقتصادية تحقق قيمة أكبر للشركات ورياء اعلى لمواطنيها عن طريق سياساتها الاقتصادية المستقرة (591: 2018: Kiselakova, et al.).

المحور الثالث: واقع القدرة التنافسية للدول العربية

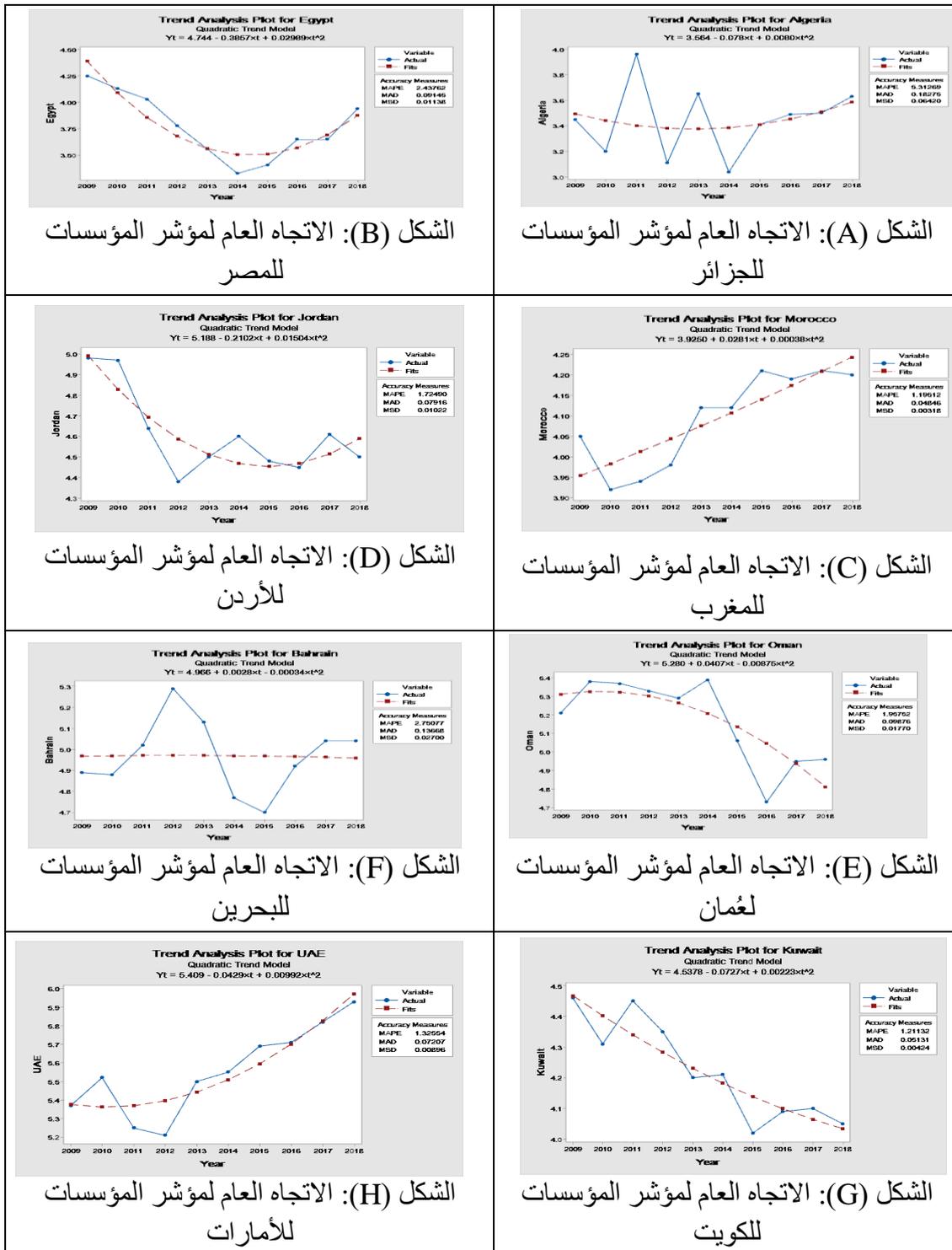
على الرغم من الجهود المبذولة من قبل الدول العربية لرفع مستوى التنافسية من خلال هيئات مستقلة مختصة بتعزيز وتطوير قدراتها التنافسية، إلا أن تنافسية اقتصادات العالم العربي لم تتغير بشكل ملحوظ خلال العقد الماضي ولا تزال أقل تنافسية من الدول المتقدمة، مما يجب العمل على مزيد من الإصلاحات في مجال تحسين بيئة الأعمال في المنطقة العربية لتقليص فجوة التنافسية القائمة والتي تنعكس في تخلف الترتيب النسبي للدول العربية (عبد الخالق، 2017: 16)، ونتيجة لذلك، أحدثت التغييرات التي طرأت على مستويات المكونات التي تشكل مؤشرات التنافسية العالمية للدول العربية تباينات وأحياناً تقلبات بين الصعود والهبوط ناتج عن العديد من الأسباب: (صندوق النقد العربي، 2020: 9-26) (عبد المنعم، 2012: 13) (عبد الخالق، 2017: 14).

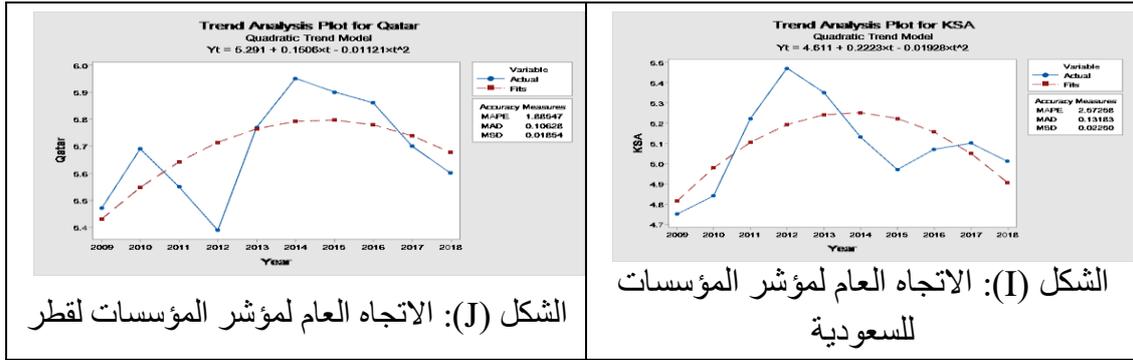
١. الواقع المتدني نسبياً لبيئة الأعمال العربية نتيجة تأخر الأجهزة الإدارية والتنظيمية وتوسع الفساد الإداري، بالإضافة إلى البنية التحتية الضعيفة، وانخفاض معدلات النمو والإنتاجية، وارتفاع معدلات النمو السكاني، وتركيز الصادرات في السلع غير الديناميكية التي يتناقص الطلب عليها ولا تتكيف مع التغيرات في الطلب.
٢. كانت صادرات قطاع الصناعة بالنسبة إلى إجمالي السلع المصدرة نقطة ضعف كبيرة في تنافسية الاقتصادات العربية، وكشف التحليل للبنية القطاعية للنتائج المحلي الإجمالي للدول العربية من 2009 إلى 2018 أن قطاع الصناعات الاستخراجية يهيمن على أكثر من 30% من اقتصادات الدول العربية، بينما تساهم الصناعات التحويلية بجزء بسيط من ذلك.
٣. تشهد أغلب الدول العربية تراجعاً في قطاعاتها غير النفطية وعجزاً عن منافسة واردات التكنولوجيا الفائقة، مما أدى إلى تدهور موازين مدفوعاتها على نحو يضر باقتصاداتها.
٤. إن اتساع الهوة الرقمية وقلة تسخير تقنيات الاتصال والمعلومات الحديثة نتيجة ضعف البنية التحتية التقنية وتدني المخصصات للبحث والتطوير، الأمر الذي كان له أثر واضح على انخفاض القدرة التنافسية للدول العربية، بالإضافة إلى انخفاض مستوى التعليم مما أدى إلى نقص المهارات وضعف الإنتاجية.
٥. الحساسية المفرطة للأنظمة الاقتصادية العربية تجاه التطورات العالمية في أسعار النفط نتيجة الارتباط بين الأداء الاقتصادي للدول العربية وتقلبات أسعار النفط عالمياً مما أثر سلباً على تنافسياتها سواء على مستوى الدول المصدرة أو المستوردة. لعدم قدرتها على تحمل الصدمات الناتجة عن تقلبات أسعارها.
٦. التوترات السياسية والاضطرابات الناجمة عن تداعياتها وانعكاساتها على التنافسية الاقتصادية الإقليمية والعالمية منذ عام 2011، أبرز الأمثلة على ذلك الاضطرابات في مصر وسوريا وتونس وليبيا واليمن، والتي لا تزال تداعياتها مستمرة حتى يومنا هذا، تشير مؤشرات التنافسية العالمية إلى تراجع ملحوظ في أداء هذه الدول، وتزداد الأهمية النسبية لهذا التحدي نتيجة لتأثيراته المباشرة وغير المباشرة، ليس فقط على القدرة التنافسية الاقتصادية للدولة المتضررة من هذه المشكلة، ولكن أيضاً على القدرة التنافسية للمنطقة ككل، ويتجلى ذلك من خلال التراجع الكبير في مقاييس التنافسية في مصر وتونس واليمن خلال السنوات العديدة الماضية، فضلاً عن غياب سوريا وليبيا في تقرير التنافسية العالمية منذ 2013.

تحليل اتجاهات اعمدة مؤشر التنافسية العالمية

١. **مؤشر المؤسسات:** يمثل مؤشر المؤسسات الركيزة الأولى في مؤشر التنافسية العالمية، الذي يتضح ومن خلال استعراض قيمه لمجموعة من البلدان العربية المختارة للمدة (2009-2018) في الملحق (١)، أن قطر قد احتلت المركز المتقدم في مؤشر المؤسسات ذي القيم المتناسبة بين (0-7) حيث بلغت قيمة متوسطه (5.688) درجة، كما تبعها وبشكل قريب جداً الامارات مسجلة (5.555) درجة، تلتها عمان والسعودية بواقع (5.167)، (5.091) درجة على التوالي، وابتعدت عنها البحرين، والاردن، والكويت، والمغرب محرزة المراكز المتوسطة بقيم (4.968)، (4.611)، (4.224)، (4.094) درجة على التوالي، فيما احتلت (مصر والجزائر) المراكز الاخيرة في تبني مقتضيات الجودة المؤسسية مسجلة (3.773)، (3.444) درجة على التوالي.

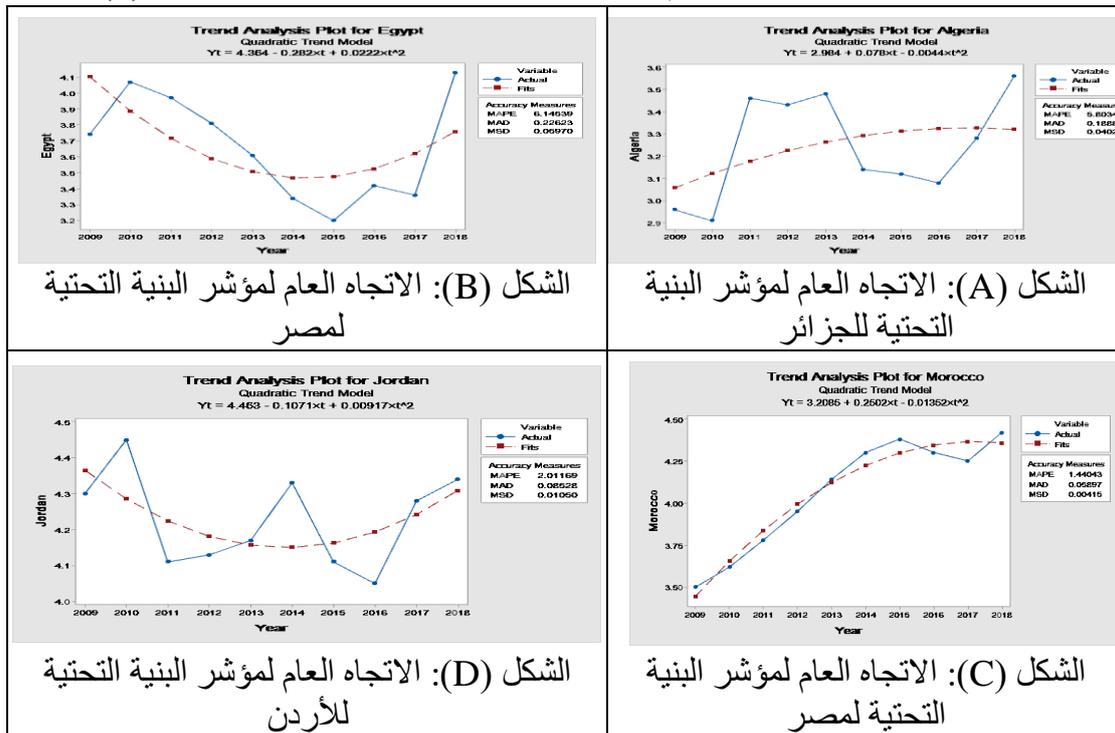
وهو ما يمكن الوقوف عليه بشكل أكثر وضوحاً من خلال إسقاط البيانات الأولية للمؤشرات في الملحق (1) بعد معالجتها باعتماد البرمجة الجاهزة Minitab وباستخدام مقياس (Single Exp Smoothing) وبالمقارنة بين النماذج المختلفة لأنواع المعادلات واختيار أفضلها من خلال MSD (Mean Squared Deviation) لقياس العلاقة الإحصائية بين مؤشر المؤسسات والزمن لتحليل الاتجاه العام لذلك المؤشر في بلدان العينة، فقد اتضح اتجاه التقلب والتذبذب في قيم مؤشرات المؤسسات والاتجاه العام عبر الزمن من خلال الشكل (1)

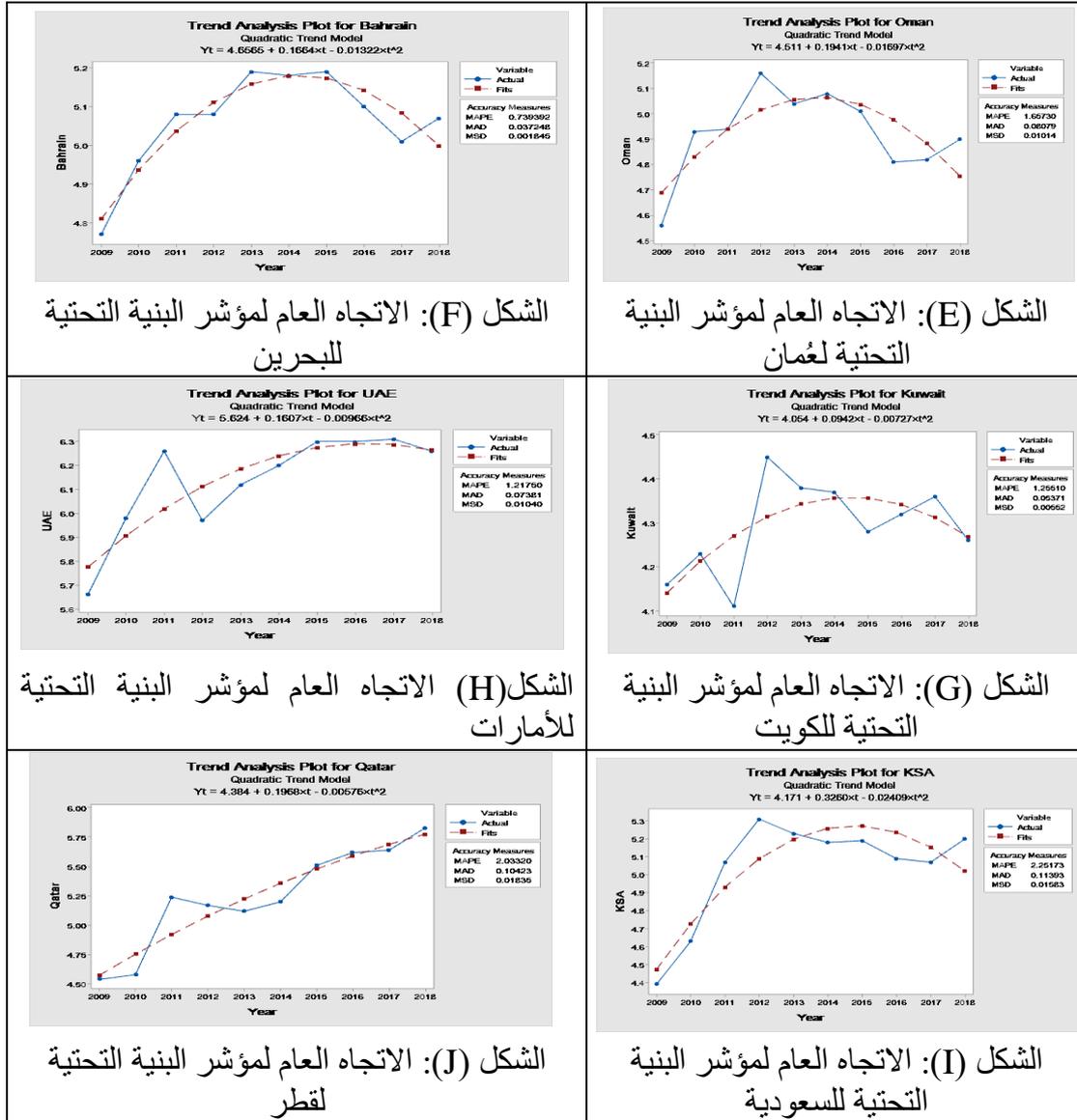




الشكل (1) الاتجاه العام لمؤشر المؤسسات للدول عينة الدراسة للفترة من (2009-2018) المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Minitab 19) والبيانات الواردة في الملحق (1)

٢. مؤشر البنية التحتية: من خلال مؤشرات البنية التحتية لدول العينة والمثبتة في الملحق (٢)، جاءت الامارات وقطر والبحرين في المركز الأول والثاني والثالث على مستوى دول عينة البحث بمتوسط قيمته (6.136) و(5.245) و(5.063) درجة على التوالي للفترة (2009-2018)، اما المركز الرابع فكان من نصيب السعودية بمتوسط قيمة بلغت (5.036) درجة لنفس الفترة الزمنية، فيما جاءت عُمان بالمركز الخامس على مستوى الدول عينة البحث بمتوسط قيمة للمؤشر بلغ (4.92) درجة، في حين احتلت الكويت المركز السادس في ترتيب دول العينة بمتوسط بلغ (4.29) درجة، وكان متوسط قيمة مؤشر البنية التحتية للأردن (4.22) درجة وهو ما جعلها تستقر عند المركز السابع، اما المراكز الثلاثة الاخيرة فقد كانت من نصيب المغرب ومصر والجزائر بمتوسط قيم للمؤشر بلغت (4.06) و(3.66) و(3.24) درجة على التوالي، مما تقدم ومن خلال البيانات الواردة في الملحق (٢) يتضح التقلب والتذبذب في قيم مؤشرات البنية التحتية والتي يمكن عرضها بشكل اكثر وضوحاً ومعرفة الاتجاه العام لتلك المؤشرات عبر الزمن من خلال الشكل (٢).

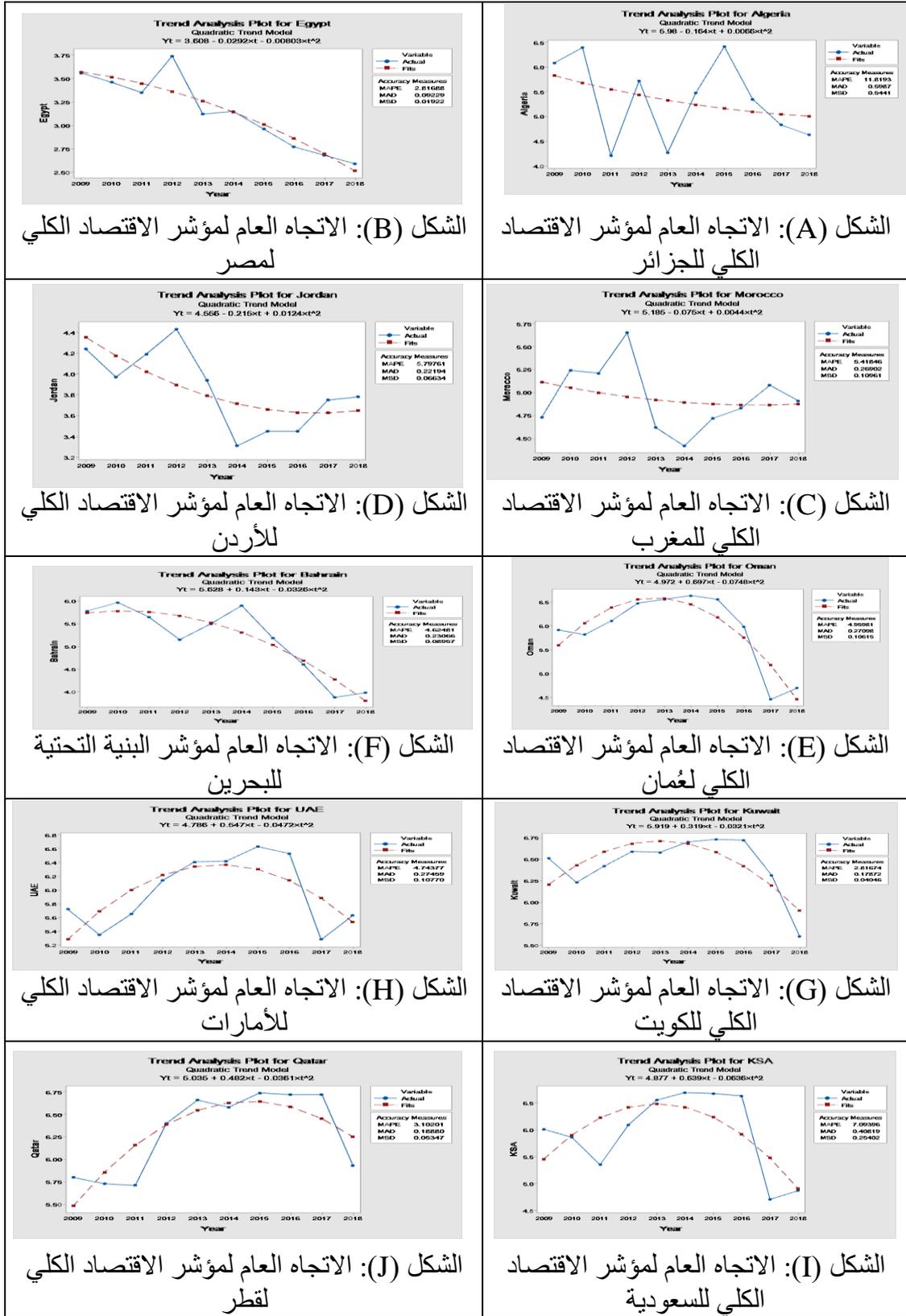




الشكل (٢): الاتجاه العام لمؤشر البنية التحتية للدول عينة الدراسة للفترة من (2009-2018)

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Minitab 19) والبيانات الواردة في الملحق (٢)

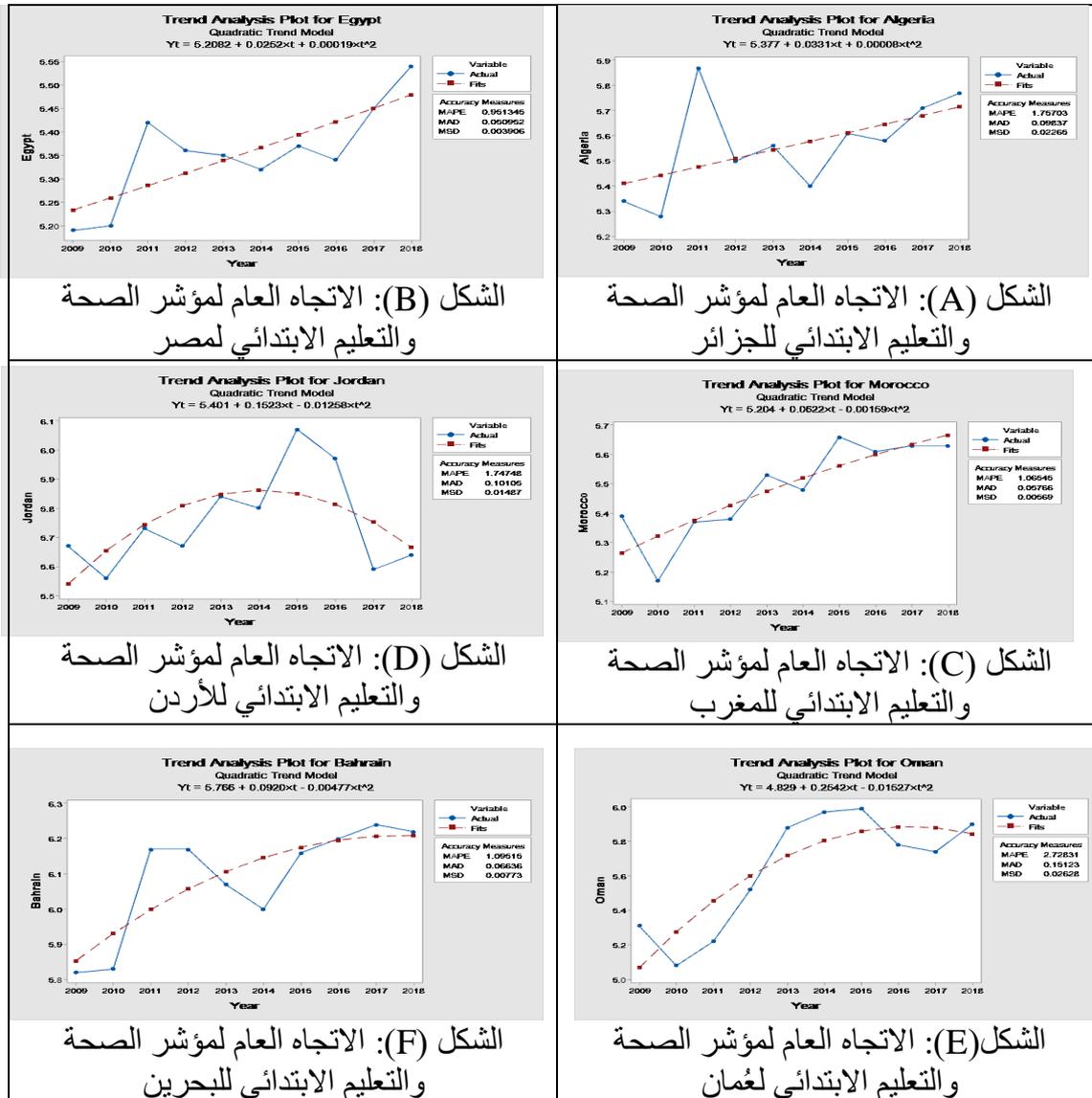
٣. مؤشر الاقتصاد الكلي: عبر تحليل مؤشرات الاقتصاد الكلي لدول عينة البحث والمثبت في الملحق (٣)، يتبين تجاوز الكويت وقطر في المتوسط حاجز الـ (6) درجة وهو وما جعلها تحصل على المركز الاول والثاني على التوالي في الترتيب، في حين بقيت الامارات والسعودية وعمان والجزائر والبحرين في متوسطها ضمن حاجز الـ (5) درجات لتحتل المراكز الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع بشكل متوالي، تلتهم المغرب بالمركز الثامن بمتوسط بلغ (4.94) درجة، وحصلت دولتي الاردن ومصر على اقل متوسط ضمن دول العينة لم يبلغ عتبة الـ (4) درجات وهو ما جعلها تستقر في المركزين الاخيرين على التوالي، مما سبق وعبر البيانات الواردة في الملحق (٣) يتضح التقلب والتذبذب في قيم مؤشرات الاقتصاد الكلي والتي يمكن الوقوف عليها ومعرفة الاتجاه العام لتلك المؤشرات عبر الزمن من خلال الشكل (٣).

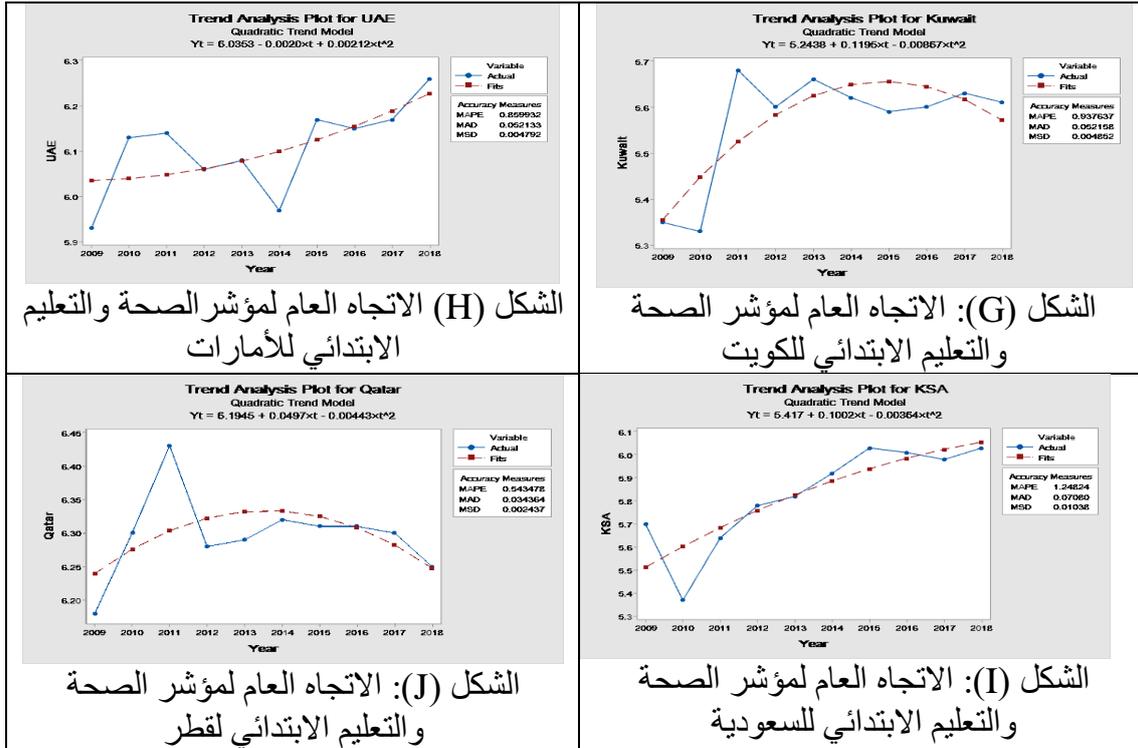


الشكل (3): الاتجاه العام لمؤشر الاقتصاد الكلي للدول عينة الدراسة للفترة من (2009-2018)

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Minitab19) والبيانات الواردة في الملحق (3).

٤. مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي: تشير البيانات الخاصة بهذا المؤشر والواردة في الملحق (٤) الى ارتفاع متوسط المؤشر لدولة قطر بقيمة بلغت (6.29) درجة وهو ما جعلها تصدر ترتيب دول العينة خلال مدة البحث، تلتها الامارات وبفارق ليس بالبعيد وبمتوسط بلغ (6.10) درجة، وسجلت البحرين (6.08) درجة لمتوسط قيم المؤشر خلال نفس الفترة وهو ما جعل المركز الثالث من نصيبها، في حين كان المركز الرابع من نصيب السعودية بـ (5.82) درجة كمتوسط لقيم المؤشر للفترة ذاتها، اما الأردن فقد كانت بالمرتبة الخامسة في ذات المؤشر مقارنة بالبلدان العربية عينة البحث إذ بلغ متوسط المؤشر فيها (5.75) درجة، في حين حلت عمان سادساً في ترتيب دول العينة بمتوسط بلغ (5.63) درجة، واستحوذت الكويت على المرتبة السابعة بمتوسط (5.56) درجة متقدمة على الجزائر والمغرب ومصر الحائزين على المراتب الثلاثة الاخيرة وبشكل متتالي مقارنة مع باقي دول العينة، مما سبق وبالاتتماد على البيانات الواردة في الملحق (٤) يتضح التقلب والتذبذب في قيم مؤشرات الصحة والتعليم الابتدائي والتي يمكن الوقوف عليها ومعرفة الاتجاه العام لتلك المؤشرات عبر الزمن من خلال الشكل (٤).

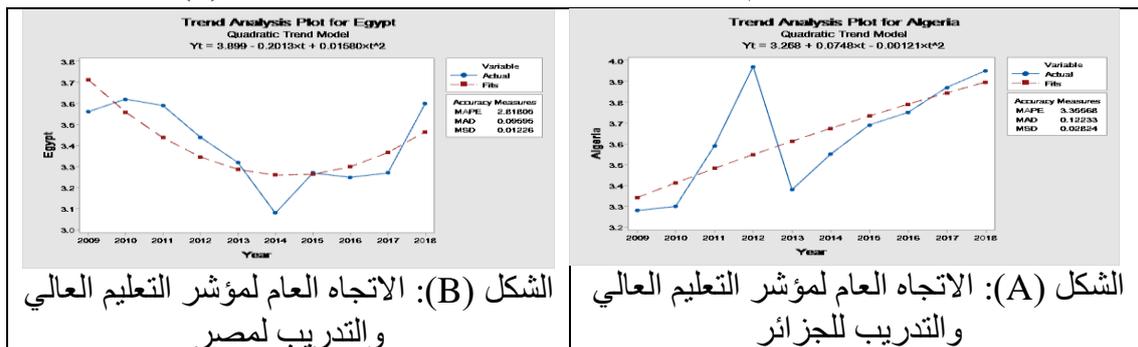


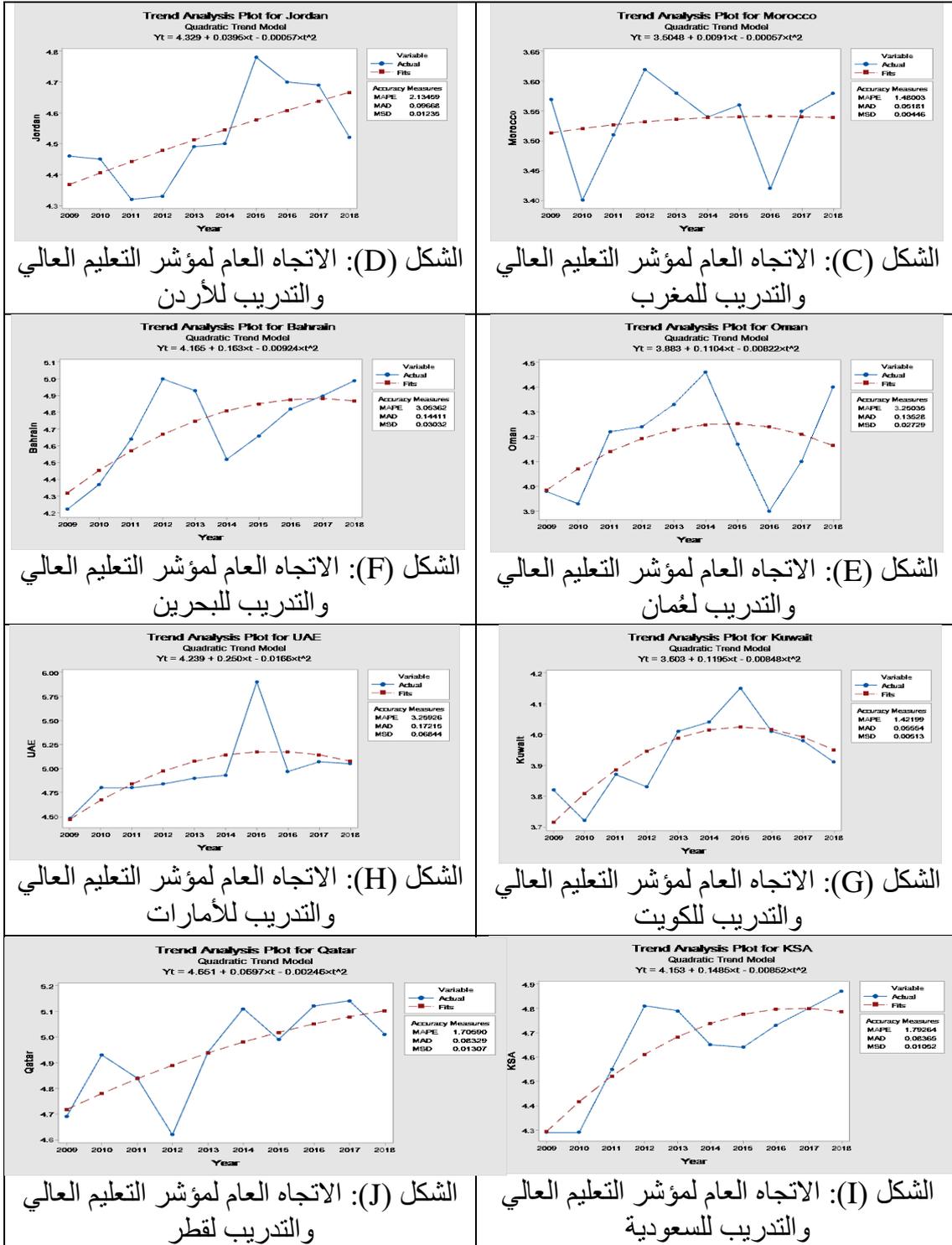


الشكل (٤) الاتجاه العام لمؤشر الصحة والتعليم الابتدائي للدول عينة الدراسة للفترة من (2009-2018)

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Minitab 19) والبيانات الواردة في الملحق (٤)

٥. مؤشر التعليم العالي والتدريب: سجلت الدول العربية عينة البحث مستويات متقاربة لمتوسط قيم هذا المؤشر خلال مدة البحث تراوحت ما بين (4.97) و(3.4) درجة، فقد تربعت الامارات على قمة ترتيب دول العينة بمتوسط بلغ (4.97) درجة، في حين كانت المرتبة الثانية من نصيب قطر بمتوسط درجات بلغ (4.93)، وسجلت البحرين (4.70) درجة كمتوسط لقيم المؤشر وهو ما مكنها من احتلال المركز الثالث، توالى بعدها كلاً من السعودية والاردن وعمان والكويت والجزائر والمغرب على احتلال باقي المراكز بقيم متوسط للمؤشر بلغ (4.64) و(4.52) و(4.17) و(3.93) و(3.63) و(3.53) درجة على التوالي، اما مصر فقد تذيلت الترتيب خلال مدة البحث بأدنى قيمة لمتوسط المؤشر مقارنة بدول العينة والذي بلغ (3.4)، مما سبق وبالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق (٥) يتضح التقلب والتذبذب في قيم مؤشرات التعليم العالي والتدريب والتي يمكن الوقوف عليها ومعرفة الاتجاه العام لتلك المؤشرات عبر الزمن من خلال الشكل (٥).



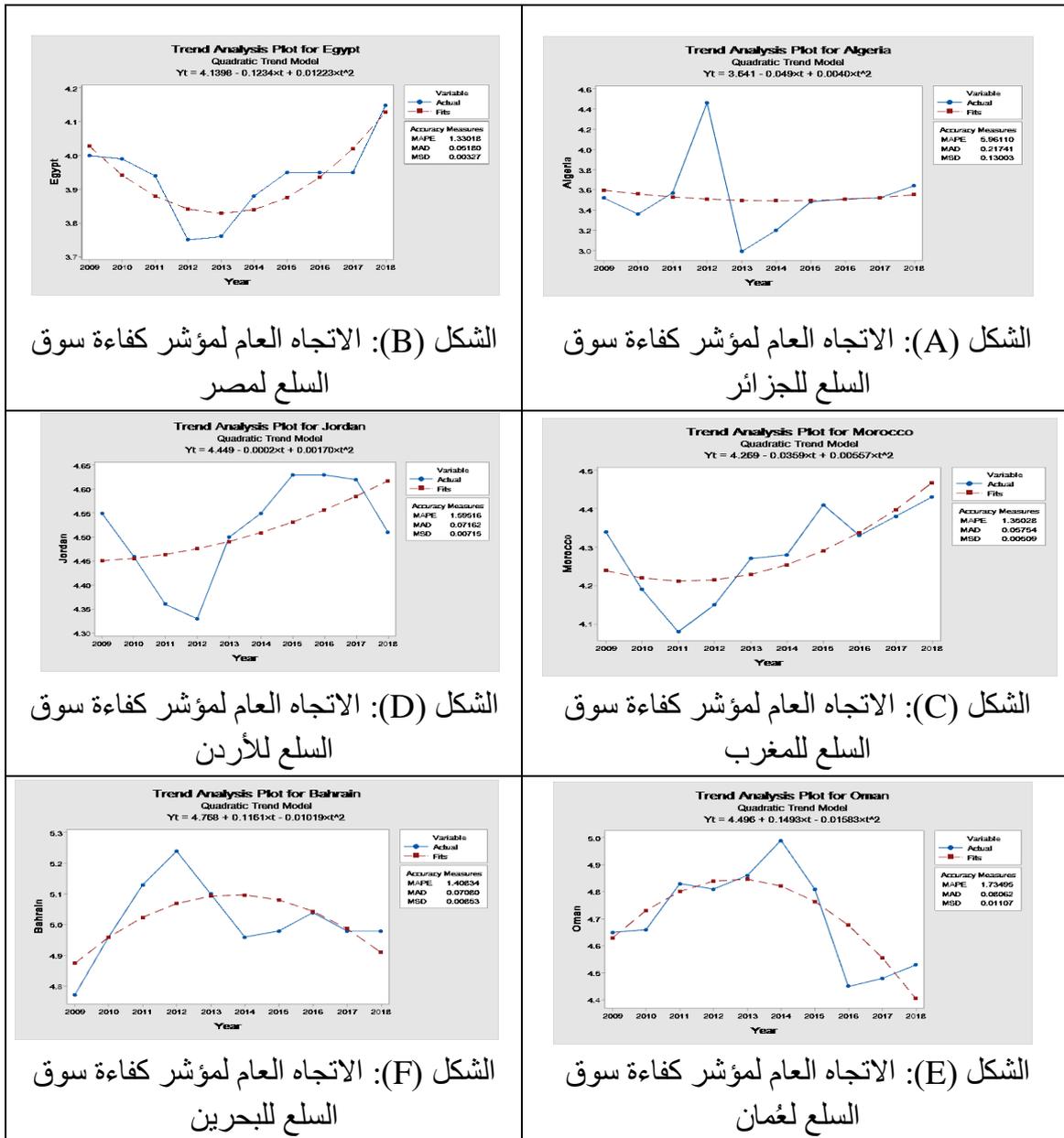


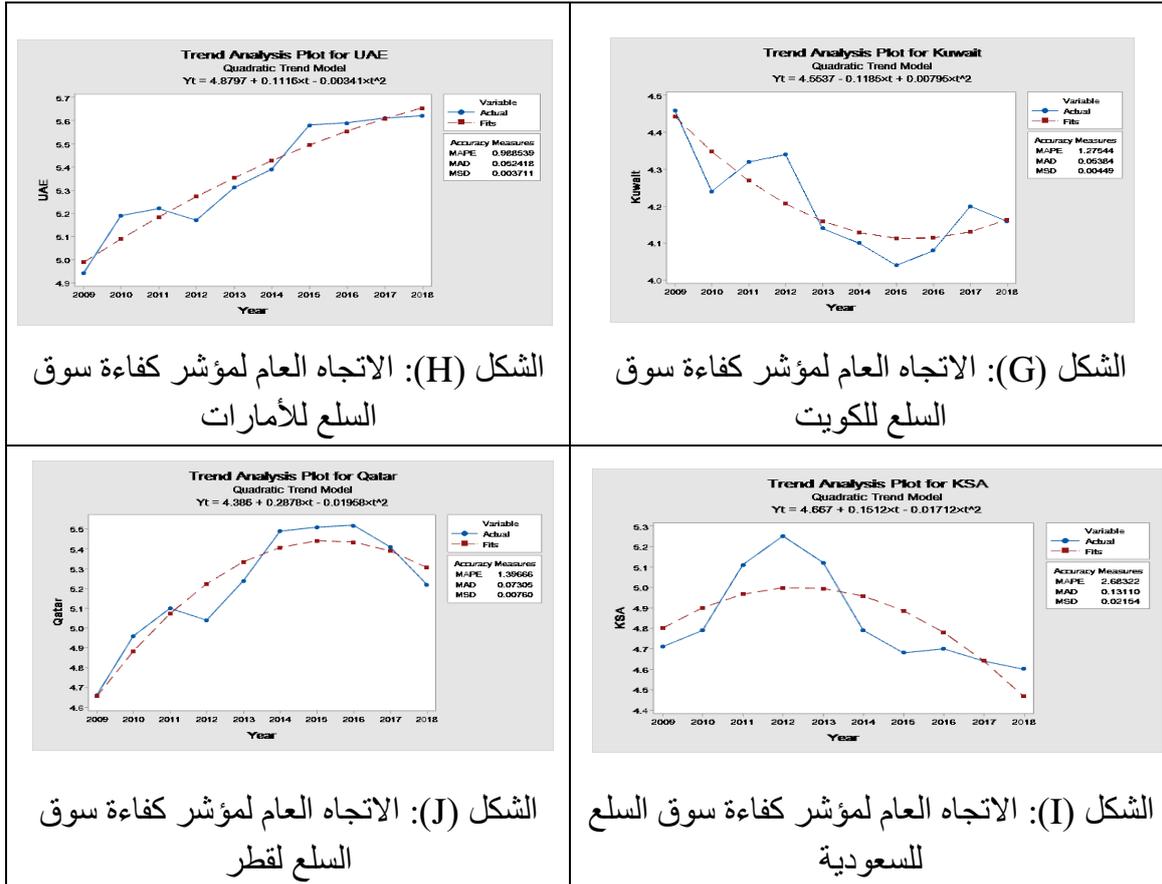
الشكل (٥): الاتجاه العام لمؤشر التعليم العالي والتدريب للدول عينة الدراسة للفترة من (2009-2018)

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Minitab 19) والبيانات الواردة في الملحق (٥)

٦. مؤشر كفاءة سوق السلع: من خلال مؤشرات كفاءة سوق السلع لدول عينة البحث والمثبت في الملحق (٦)، يتبين تفوق الامارات وحصولها على الترتيب الاول من بين دول العينة بعد تسجيلها

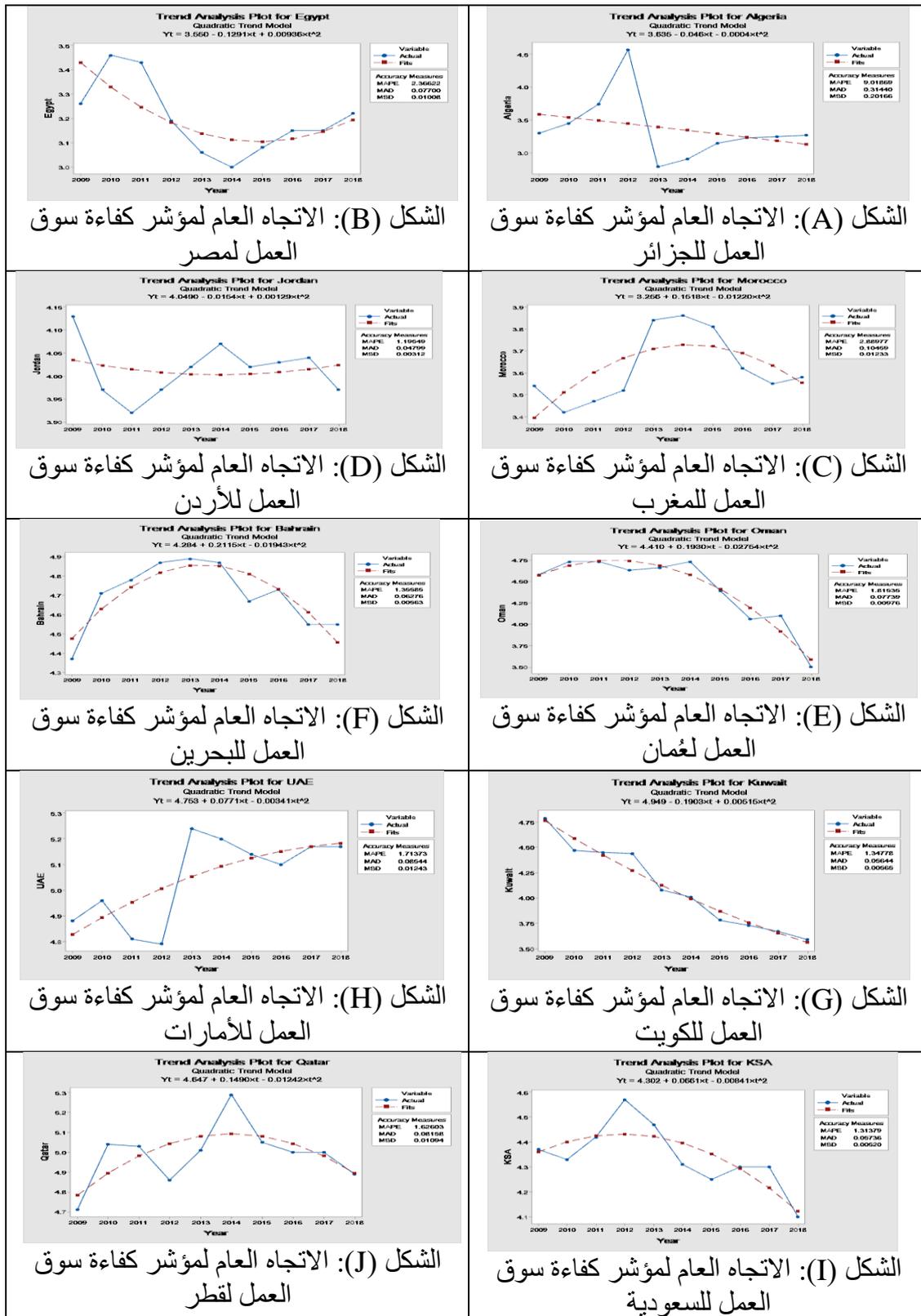
متوسط قيمة للمؤشر بلغ (5.63)، تبعتها قطر وبشكل قريب جداً وبمتوسط بلغ (5.21) درجة وهو وما جعلها تحصل على المركز الثاني في الترتيب، وحقت البحرين (5.01) درجة كمتوسط لقيم المؤشر وهو ما مكنها من الظفر بالمركز الثالث، في حين بقيت السعودية وعمان والاردن والمغرب والكويت في متوسطها ضمن حاجز الـ (٤) درجات لتحتل المراكز الرابع والخامس والسادس والسابع والثامن بشكل متتالي، تلتهم مصر بالمركز التاسع بمتوسط بلغ (3.93) درجة، تاركة المركز الاخير للجزائر بعد ما سجلت (3.52) درجة كمتوسط لقيمة المؤشر خلال فترة البحث، مما سبق وعبر البيانات الواردة في الملحق (٦) يتضح التقلب والتذبذب في قيم مؤشرات كفاءة سوق السلع والتي يمكن الوقوف عليها ومعرفة الاتجاه العام لتلك المؤشرات عبر الزمن من خلال الشكل (٦).





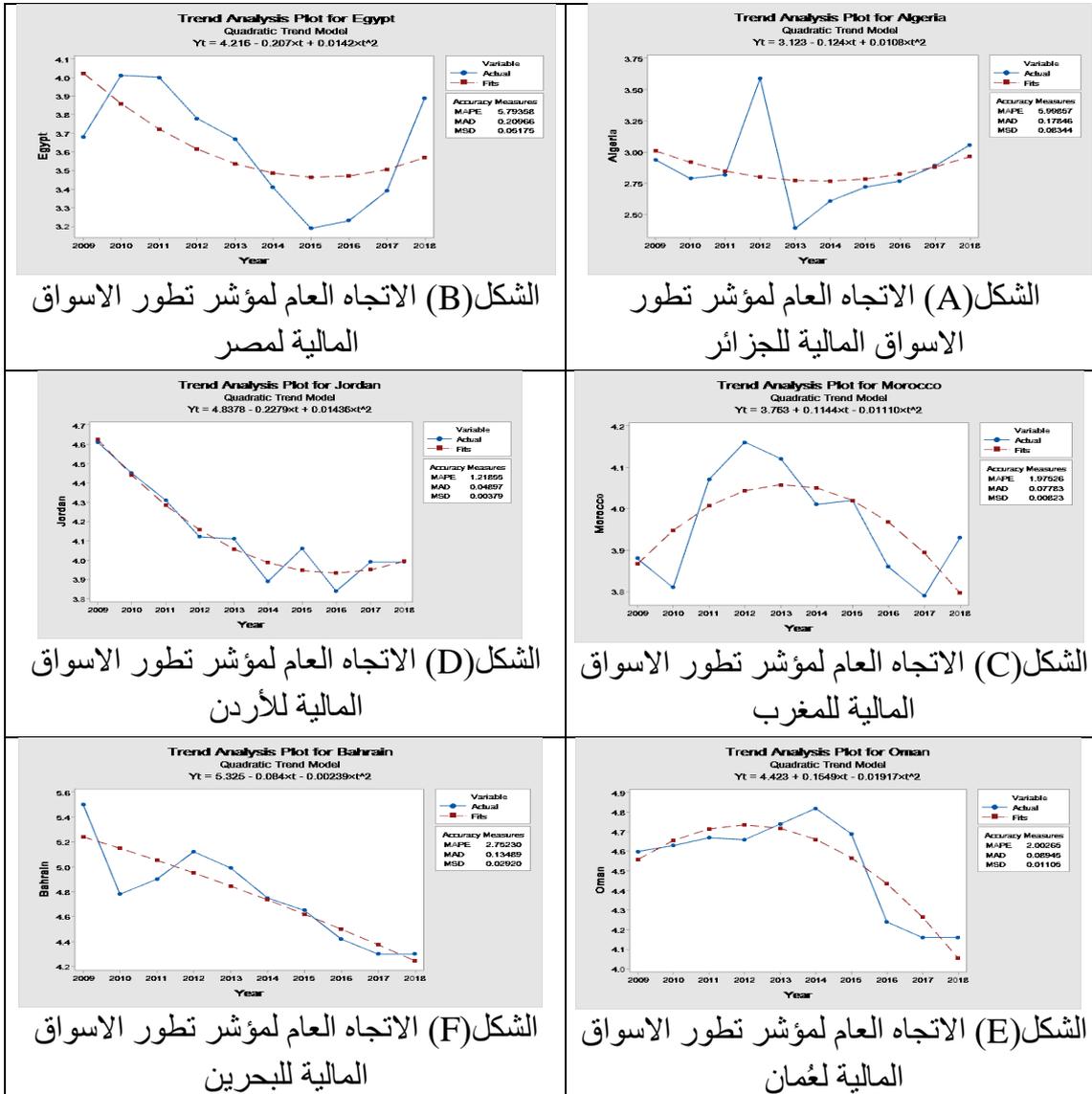
الشكل (٦) الاتجاه العام لمؤشر كفاءة سوق السلع للدول عينة الدراسة للفترة من (2009-2018) المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Minitab 19) والبيانات الواردة في الملحق (٦)

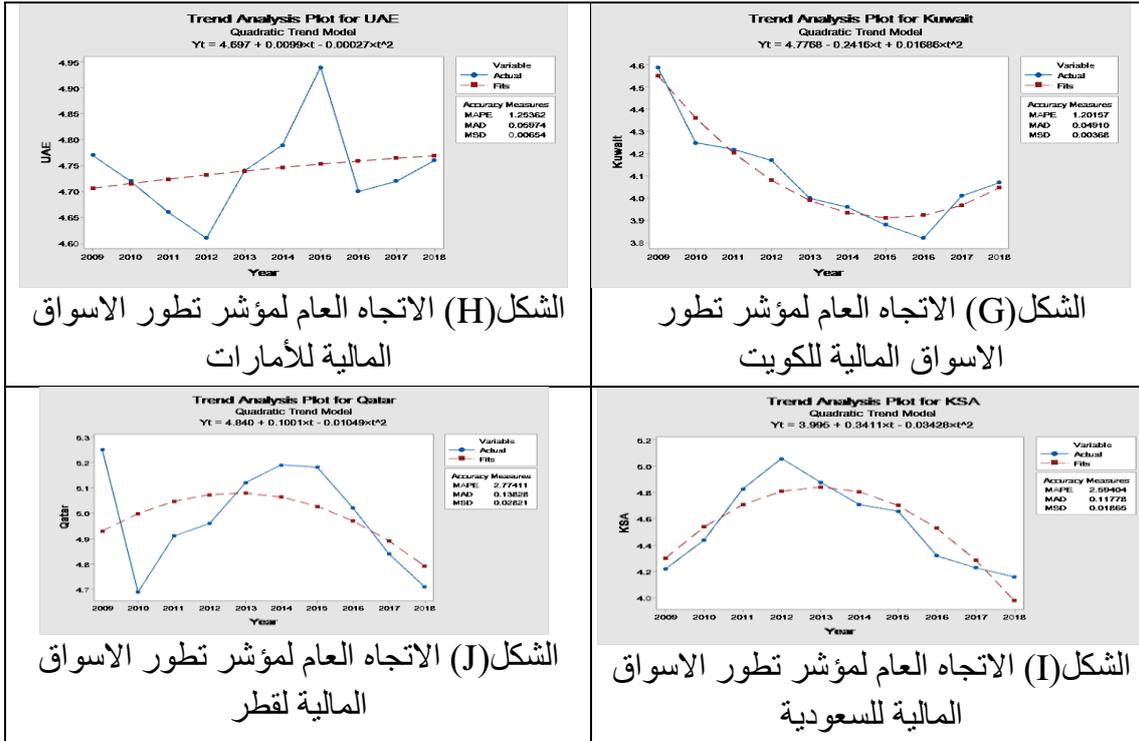
٧. مؤشر كفاءة سوق العمل: عبر تحليل بيانات واقع واتجاه هذا المؤشر للدول عينة البحث خلال الفترة الممتدة من 2009 لغاية 2018 والمثبت في الملحق (٧)، بدا بشكل واضح تميز الامارات عن باقي البلدان العربية المختارة بحصولها على اعلى قيمة متوسطة بلغت (5.04) درجة جعلها في صدارة ترتيب هذا المؤشر، تبعثها قطر بمتوسط بلغ (4.98) درجة، في حين جاءت البحرين ثالثة في سلم الترتيب معتمدة على متوسط مؤشرها البالغ (4.69) درجة، اما عُمان فكان متوسط قيمة مؤشرها (4.41) درجة مكنها من الحصول على الترتيب الرابع بين دول العينة، اما متوسط القيمة البالغ (4.34) درجة هو ما استطاعت السعودية تحقيقه خلال نفس الفترة والذي مكنها من الاستقرار عند الترتيب الخامس، اما المراكز الاربعة ما قبل الاخيرة فتوزعت على الكويت والاردن والمغرب والجزائر بشكل متتالي بحكم ما حققته من قيم للمؤشر، ولم تنجح مصر في تحقيق مرتبة افضل من العاشرة والاخيرة بسبب القيمة المتدنية لمتوسط مؤشرها بالمقارنة مع دول العينة والذي بلغ (3.2) درجة، مما سبق وعبر البيانات الواردة في الملحق (٧) يتضح التقلب والتذبذب في قيم مؤشرات كفاءة سوق العمل والتي يمكن الوقوف عليها ومعرفة الاتجاه العام لتلك المؤشرات عبر الزمن من خلال الشكل (٧).



الشكل (٧) الاتجاه العام لمؤشر كفاءة سوق العمل للدول عينة الدراسة للفترة من (2009-2018) المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Minitab 19) والبيانات الواردة في الملحق (٧)

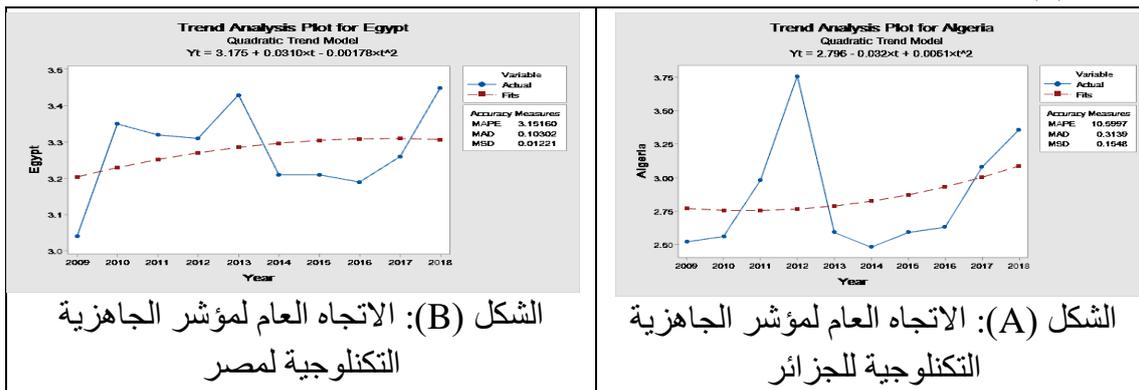
٨. مؤشر تطور الاسواق المالية: شهدت الاسواق المالية للدول عينة البحث تفاوتاً في درجة تطورها عبر تحليل بيانات المؤشر الثامن لمؤشرات التنافسية العالمية المتمثل بتطور الاسواق المالية خلال مدة البحث والمثبتة في الملحق (٨)، فقد تباينت قيم متوسطات المؤشر للدول المختارة حيث كانت الاسواق المالية القطرية اكثر تطوراً بعدما سجلت اعلى متوسط بلغ (4.98) درجة، وجاءت البحرين بالمرتبة الثانية في سلم الترتيب بعدما سجل مؤشر تطور اسواقها بالمتوسط (4.77) درجة، وحلت الامارات بالمرتبة الثالثة في نفس المؤشر بعدما حصلت على متوسط بلغ (4.74) درجة، لتأتي السعودية بعدها بمتوسط (4.55) درجة، اما خامس الترتيب كان من حصة عُمان والتي حققت (4.53) درجة كمتوسط قيمة للمؤشر، تلتها الاردن في سلم الترتيب بتحقيقها متوسط (4.13) درجة، وجاءت الكويت سابعاً بعدما سجلت متوسط بلغ (4.09) درجة، في حين لم تتجاوز المغرب ومصر والجزائر عتبة الـ (٤) درجات وهو ما جعل المراكز الثلاثة الاخيرة على التوالي من نصيبهم، مما تقدم وعبر البيانات الواردة في الملحق (٨) يتضح التقلب والتذبذب في قيم مؤشرات تطور الاسواق المالية والتي يمكن الوقوف عليها ومعرفة الاتجاه العام لتلك المؤشرات عبر الزمن من خلال الشكل (٨).

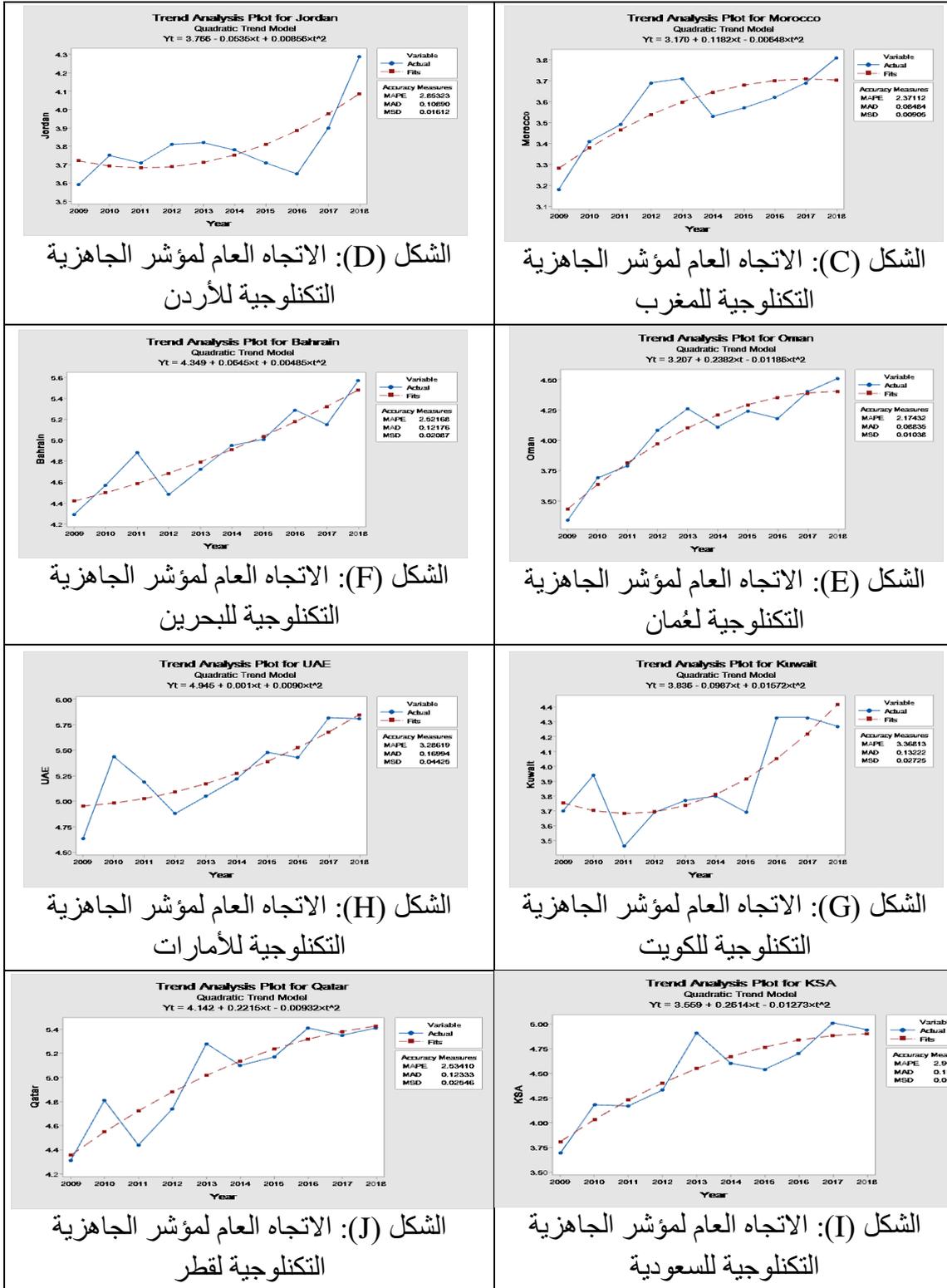




الشكل (٨): الاتجاه العام لمؤشر تطور الاسواق المالية للدول عينة الدراسة للفترة من (2009-2018) المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Minitab 19) والبيانات الواردة في الملحق (٨)

٩. مؤشر الجاهزية التكنولوجية: عبر بيانات مؤشر الجاهزية التكنولوجية لمجموعة من البلدان العربية المختارة للمدة (2009-2018) والمثبتة في الملحق (٩)، يتضح أن الامارات قد احتلت المركز المتقدم في مؤشر الجاهزية التكنولوجية حيث بلغت قيمة متوسطه (5.29) درجة، كما تبعها قطر وبشكل قريب جداً مسجلة (5.002) درجة، تلتها البحرين ومن ثم السعودية بواقع (4.89)، (4.50) درجة على التوالي، وابتعدت عنها عُمان، والكويت، والاردن، والمغرب محرزة المراكز المتوسطة بقيم (4.06)، (3.89)، (3.80)، (3.57) درجة على التوالي، فيما احتلت (مصر والجزائر) المراكز الاخيرة في تبني مقتضيات الاستعداد التكنولوجي مسجلة (3.27)، (2.85) على التوالي، مما تقدم وعبر البيانات الواردة في الملحق (٩) يتضح التقلب والتذبذب في قيم مؤشرات الجاهزية التكنولوجية والتي يمكن الوقوف عليها ومعرفة الاتجاه العام لتلك المؤشرات عبر الزمن من خلال الشكل (٩).

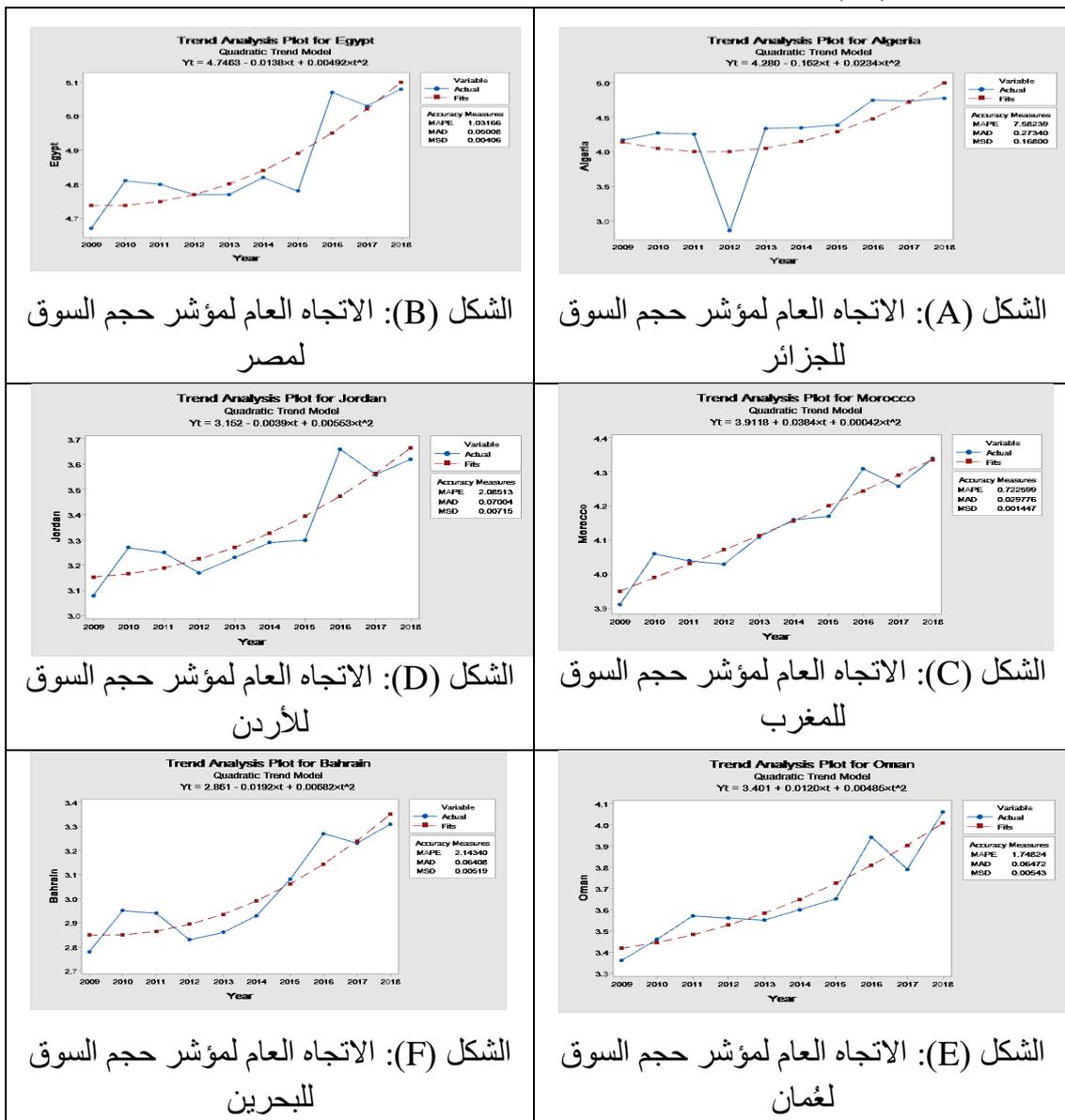


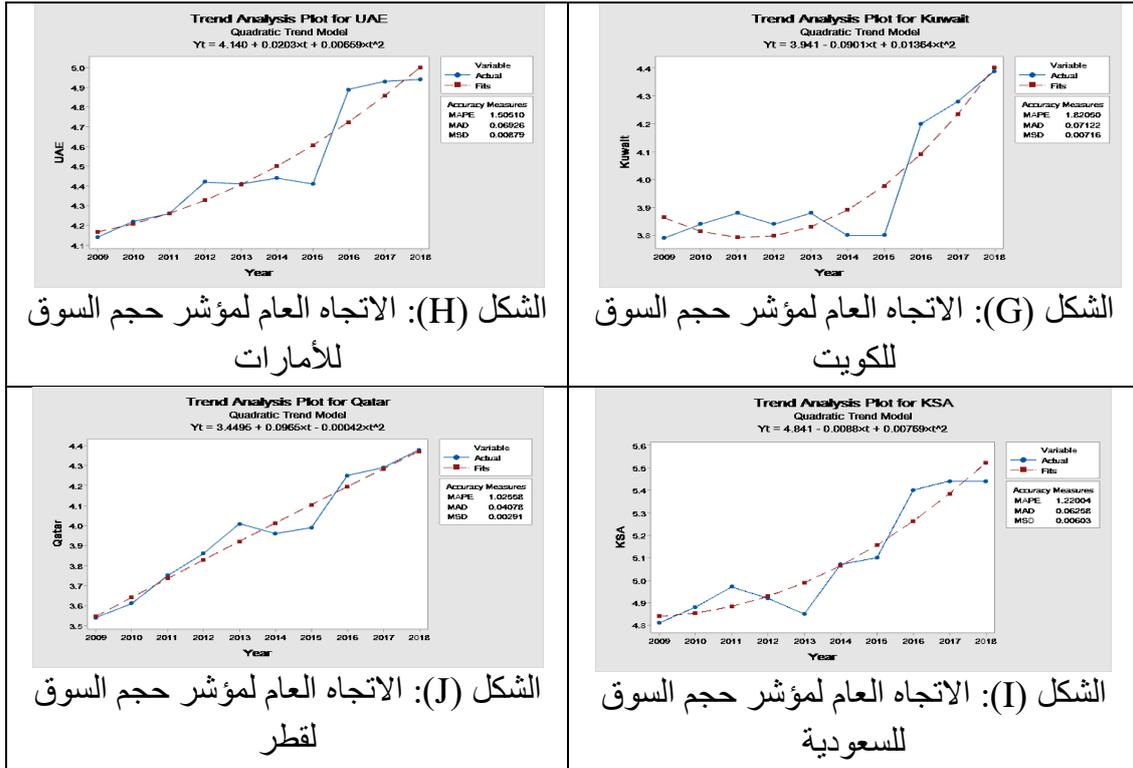


الشكل (٩): الاتجاه العام لمؤشر الجاهزية التكنولوجية للدول عينة الدراسة للفترة من (٢٠٠٩-٢٠١٨)

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Minitab 19) والبيانات الواردة في الملحق (٩)

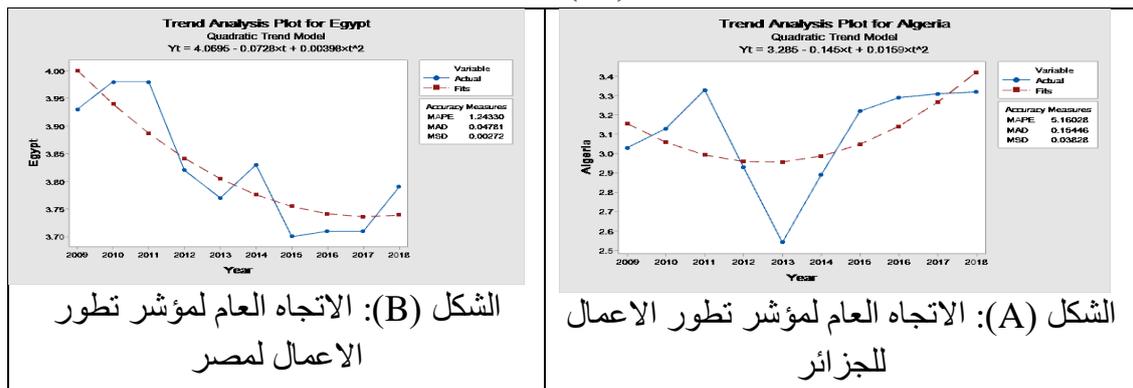
١٠. مؤشر حجم السوق: من استعراض مؤشرات حجم السوق لدول العينة والمثبت في الملحق (١٠)، جاءت السعودية ومصر والامارات في المركز الأول والثاني والثالث على مستوى الدول عينة البحث بمتوسط قيمة للمؤشر بلغت (5.08) و(4.86) و(4.50) درجة على التوالي وللفترة (2009-2018)، اما المركز الرابع فكان من نصيب الجزائر بمتوسط قيمة بلغت (4.29) درجة لنفس الفترة الزمنية، فيما جاءت المغرب بالمركز الخامس على مستوى الدول عينة البحث بمتوسط قيمة للمؤشر بلغ (4.13) درجة، في حين احتلت الكويت المركز السادس في ترتيب دول العينة بمتوسط بلغ (3.97) درجة، فيما كان متوسط قيمة مؤشر حجم السوق القطري (3.96) درجة وهو ما جعلها تستقر عند المركز السابع، اما المراكز الثلاثة الاخيرة فقد كانت من نصيب عُمان والاردن والبحرين بمتوسط قيم للمؤشر بلغت (3.65) و(3.34) و(3.01) درجة على التوالي، مما تقدم ومن خلال البيانات الواردة في الملحق (١٠) يتضح التقلب والتذبذب في قيم مؤشرات حجم السوق والتي يمكن عرضها بشكل اكثر وضوحاً ومعرفة الاتجاه العام لتلك المؤشرات عبر الزمن من خلال الشكل (١٠).

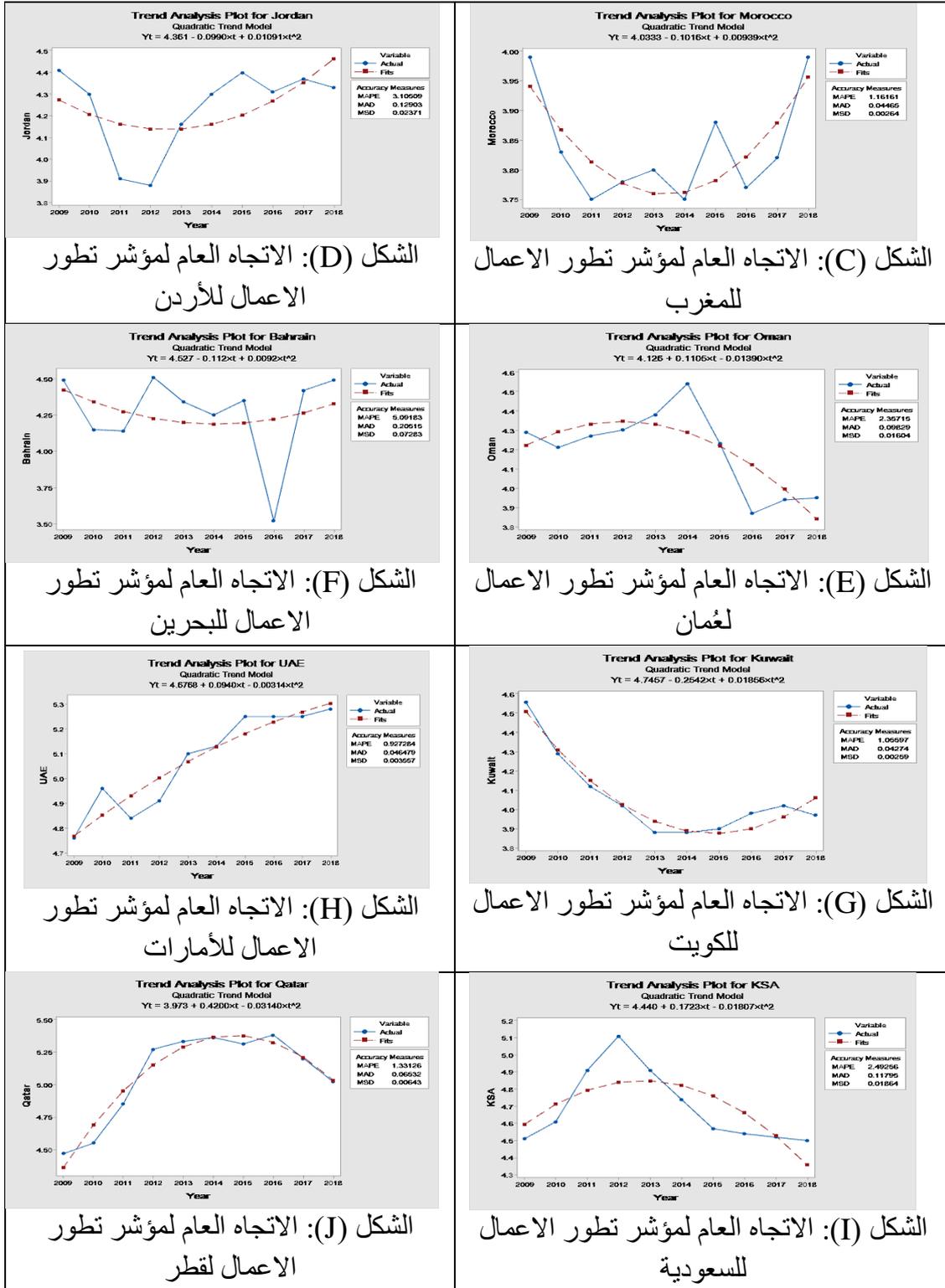




الشكل (١٠): الاتجاه العام لمؤشر حجم السوق للدول عينة الدراسة للفترة من (2018-2009) المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Minitab 19) والبيانات الواردة في الملحق (١٠)

١.١ مؤشر تطور الاعمال: من استعراض مؤشرات تطور الاعمال لدول عينة البحث والمثبت في الملحق (١١)، يتبين تجاوز قطر والامارات في المتوسط حاجز الـ (٥) درجة وهو ما جعلها تحصل على المركز الاول والثاني على التوالي في الترتيب، في حين بقيت السعودية والبحرين والاردن وعمان والكويت في متوسطها ضمن حاجز الـ (٤) درجات لتحتل المراكز الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع بشكل متوالي، تلتهم المغرب بالمركز الثامن بمتوسط بلغ (3.83) درجة، وحصلت دولتي مصر والجزائر على اقل متوسط ضمن دول العينة وهو ما جعلها تستقر في المركزين الاخيرين على التوالي، مما سبق وعبر البيانات الواردة في الملحق (١١) يتضح التقلب والتذبذب في قيم مؤشرات تطور الاعمال والتي يمكن الوقوف عليها ومعرفة الاتجاه العام لتلك المؤشرات عبر الزمن من خلال الشكل (١١).

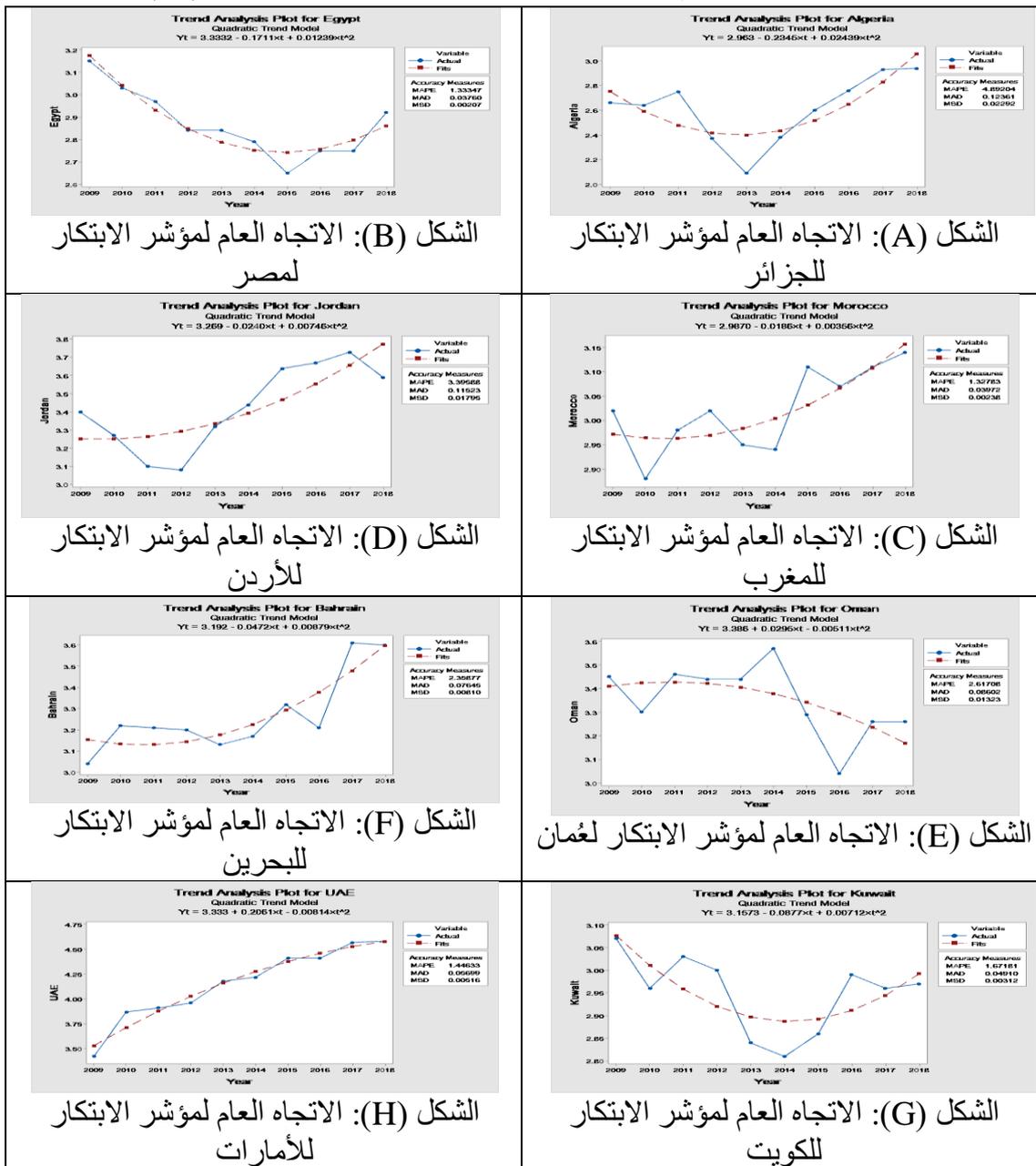


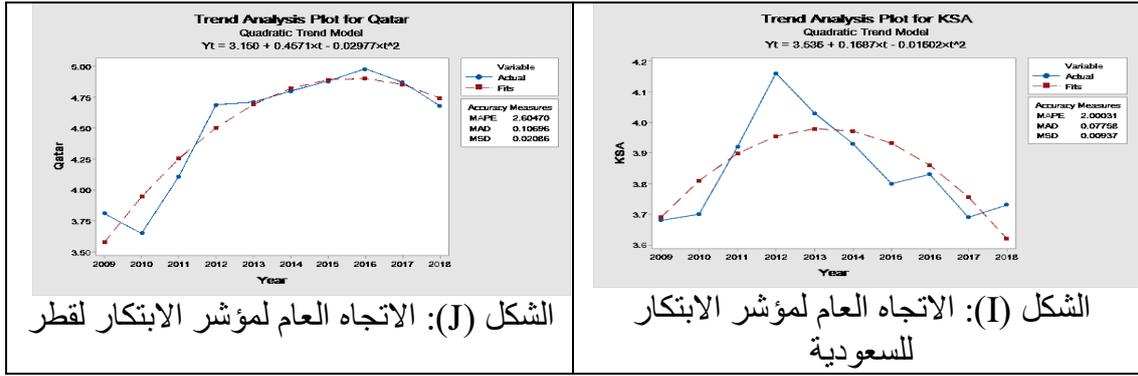


الشكل (١١): الاتجاه العام لمؤشر تطور بيئة الاعمال للدول عينة الدراسة للفترة من (2009-2018) المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Minitab 19) والبيانات الواردة في الملحق (١١)

١٢. مؤشر الابتكار: مثل الابتكار الركيزة الاخيرة لمؤشر التنافسية العالمية، وتشير البيانات الخاصة بهذا المؤشر والواردة في الملحق (١٢) الى ارتفاع متوسط المؤشر لدولة قطر بقيمة بلغت (4.51)

درجة وهو ما جعلها تتصدر ترتيب دول العينة خلال مدة البحث، تلتها الامارات وبفارق ليس بالبعيد وبمتوسط بلغ (4.15) درجة، وسجلت السعودية (3.84) درجة لمتوسط قيم المؤشر خلال نفس الفترة وهو ما جعل المركز الثالث من نصيبها، في حين كان المركز الرابع من نصيب الاردن بـ (3.42) كمتوسط لقيم المؤشر للفترة ذاتها، اما عُمان فقد كانت بالمرتبة الخامسة في ذات المؤشر مقارنة بالبلدان العربية عينة البحث إذ بلغ متوسط المؤشر فيها (3.35) درجة، في حين حلت البحرين سادساً في ترتيب دول العينة بمتوسط بلغ (3.27) درجة، واستحوذت المغرب على المرتبة السابعة بمتوسط (3.02) درجة متقدمة على الكويت ومصر والجزائر الحائزين على المراتب الثلاثة الاخيرة وبشكل متتالي مقارنة مع باقي دول العينة، مما سبق وبالاعتماد على البيانات الواردة في الملحق (١٢) يتضح التقلب والتذبذب في قيم مؤشرات الابتكار والتي يمكن الوقوف عليها ومعرفة الاتجاه العام لتلك المؤشرات عبر الزمن من خلال الشكل (١٢).





الشكل (١٢): الاتجاه العام لمؤشر الابتكار للدول عينة الدراسة للفترة من (2009-2018)

المصدر: الشكل من اعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج (Minitab 19) والبيانات الواردة في الملحق (١٢) الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. **الاستنتاجات:** شكل التحليل الوصفي لواقع القدرة التنافسية للاقتصادات العربية للفترة (2009-2018) الهدف الرئيسي الذي سعى البحث الى تحقيقه، وللتعبير عن قدرة تنافسية تلك البلدان فقد استخدمت الركائز الاساسية لمؤشر التنافسية العالمية البالغة اثني عشر ركيزة وهي (المؤسسات، البنية التحتية، الاقتصاد الكلي، الصحة والتعليم الاساسي، التعليم العالي والتدريب، اسواق السلع، اسواق العمل، الاسواق المالية، التطور التكنولوجي، حجم السوق، تطور بيئة الاعمال، واخيراً الابتكار) فقد تم معالجة واسقاط قيم هذه الاعمدة في اشكال بيانية باستخدام البرمجية الجاهزة Minitab، ومن ثم تحليل الاتجاه العام لها وتم الوصول الى ما يأتي:

١. تفاوت اداء الدول العربية ضمن ركائز مؤشر التنافسية العالمية نتيجة عدة عوامل من بينها التشريعات والقوانين التي تحكم عمل المؤسسات والاستقرار الاقتصادي والسياسي والامني.
٢. تفوق الامارات في اغلب ركائز التنافسية وهو ما جعلها تصدر قائمة الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية.
٣. سجلت مصر والجزائر الاداء الاضعف ضمن ركائز التنافسية المختلفة وهو ما جعل الدولتين في ترتيب متأخر بالمقارنة مع باقي الدول العربية من حيث القدرة التنافسية.
٤. تذبذب اداء اغلب الدول العربية ضمن مؤشر التنافسية العالمية خلال مدة البحث نتيجة لحساسية اقتصاداتها للتقلبات التي شهدتها اسعار النفط.

ثانياً. التوصيات:

١. ضرورة تبني الدول العربية سياسات واستراتيجيات فاعلة تدعم عمل مؤسساتها ويعزز من استقرار بيئتها الاقتصادية بالشكل الذي ينعكس بالإيجاب على قدرتها التنافسية.
٢. الاستفادة من التجربة الامارتية في مجال القدرة التنافسية عبر تحليل اسباب تفوق مؤشرات قدرتها التنافسية بالمقارنة مع باقي الدول العربية.
٣. على البلدان العربية استغلال الموارد التي تمتلكها والطاقات المتاحة لديها بالشكل الامثل في رفع مستوى قدرتها التنافسية.
٤. ينبغي على الدول العربية العمل على التحول من الاقتصاد الريعي الى الاقتصاد المتنوع عبر دعم وتفعيل القطاعات الانتاجية الاخرى.

المصادر

اولاً. المصادر العربية

١. عبد الخالق، عبيد محمد علي، ٢٠١٧، اليات تعزيز تنافسية الاقتصادات العربية في ظل التحديات الراهنة، مجلة كلية الادارة والتكنولوجيا-الاسكندرية، العدد ١١، ١-١٨.
٢. صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، ٢٠٢٠.
٣. صندوق النقد العربي، تقرير تنافسية الاقتصادات العربية، ٢٠٢١.
٤. عبد المنعم، هبة، اداء الاقتصادات العربية خلال العقدين الماضيين: ملامح وسياسات الاستقرار.

<https://www.amf.org.ae>

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. World Economic forum, 2009, Global Competitiveness Report
2. World Economic forum, 2010, Global Competitiveness Report
3. World Economic forum, 2011, Global Competitiveness Report
4. World Economic forum, 2012, Global Competitiveness Report
5. World Economic forum, 2013, Global Competitiveness Report
6. World Economic forum, 2014, Global Competitiveness Report
7. World Economic forum, 2015, Global Competitiveness Report
8. World Economic forum, 2016, Global Competitiveness Report
9. World Economic forum, 2017, Global Competitiveness Report
10. World Economic forum, 2018, Global Competitiveness Report
11. Galgánková, V., 2020, Competitiveness of V4 Countries Using the Global Competitiveness Index, In SHS Web of Conferences (Vol. 74, p. 06007), EDP Sciences.
12. Jovan, Z., & Bradić-Martinović, A., 2014, Competitiveness of Nations in selected SEE Countries, Procedia Economics and Finance, 8, 755-762.
13. Kisel'áková, D., Šofranková, B., Čabinová, V., & Onuferová, E. 2018, Competitiveness and sustainable growth analysis of the EU countries with the use of Global Indexes' methodology, Entrepreneurship and Sustainability Issues, 5(3), 581-599.
14. Kokaurov, N., 2019, Comparative Study on Competitiveness between Norway and Russia.
15. Siudek, T., & Zawojka, A., 2014, Competitiveness in the economic concepts, theories and empirical research, Acta Scientiarum Polonorum. Oeconomia, 13(1),91-108.
16. Triantafyllou, S., 2014, Evaluation of the competitiveness and the business environment of Russian Federation: challenges and perspectives,1-54.

الملاحق

الملحق (١): واقع مؤشر المؤسسات في البلدان عينة الدراسة للمدة (2018-2009)

السنة	قطر	السعودية	الإمارات	الكويت	البحرين	عمان	الأردن	المغرب	مصر	البحرين
2009	5.47	4.75	5.37	4.46	4.89	5.21	4.98	4.05	4.25	3.45
2010	5.69	4.84	5.52	4.31	4.88	5.38	4.97	3.92	4.13	3.2
2011	5.55	5.22	5.25	4.45	5.02	5.37	4.64	3.94	4.03	3.96
2012	5.39	5.47	5.21	4.35	5.29	5.33	4.38	3.98	3.78	3.11

السنة	قطر	السعودية	الإمارات	الكويت	بن عمارة	عمان	الأردن	المغرب	مصر	البحرين
2013	5.77	5.35	5.5	4.2	5.13	5.29	4.5	4.12	3.56	3.65
2014	5.95	5.13	5.55	4.21	4.77	5.39	4.6	4.12	3.33	3.04
2015	5.9	4.97	5.69	4.02	4.7	5.06	4.48	4.21	3.41	3.41
2016	5.86	5.07	5.71	4.09	4.92	4.73	4.45	4.19	3.65	3.49
2017	5.7	5.1	5.82	4.1	5.04	4.95	4.61	4.21	3.65	3.5
2018	5.6	5.01	5.93	4.05	5.04	4.96	4.5	4.2	3.94	3.63
Average	5.688	5.091	5.555	4.224	4.968	5.167	4.611	4.094	3.773	3.444
Max	5.95	5.47	5.93	4.46	5.29	5.39	4.98	4.21	4.25	3.96
Min	5.39	4.75	5.21	4.02	4.7	4.73	4.38	3.92	3.33	3.04

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للسنوات (2009-2018).
الملحق (٢): واقع مؤشر البنية التحتية في البلدان عينة الدراسة للمدة (2009-2018)

السنة	قطر	السعودية	الإمارات	الكويت	بن عمارة	عمان	الأردن	المغرب	مصر	البحرين
2009	4.54	4.39	5.66	4.16	4.77	4.56	4.3	3.5	3.74	2.96
2010	4.58	4.63	5.98	4.23	4.96	4.93	4.45	3.62	4.07	2.91
2011	5.24	5.07	6.26	4.11	5.08	4.94	4.11	3.78	3.97	3.46
2012	5.17	5.31	5.97	4.45	5.08	5.16	4.13	3.95	3.81	3.43
2013	5.12	5.23	6.12	4.38	5.19	5.04	4.17	4.14	3.61	3.48
2014	5.2	5.18	6.2	4.37	5.18	5.08	4.33	4.3	3.34	3.14
2015	5.51	5.19	6.3	4.28	5.19	5.01	4.11	4.38	3.2	3.12
2016	5.62	5.09	6.3	4.32	5.1	4.81	4.05	4.3	3.42	3.08
2017	5.64	5.07	6.31	4.36	5.01	4.82	4.28	4.25	3.36	3.28
2018	5.83	5.2	6.26	4.26	5.07	4.9	4.34	4.42	4.13	3.56
Average	5.245	5.036	6.136	4.292	5.063	4.925	4.227	4.064	3.665	3.242
Max	5.83	5.31	6.31	4.45	5.19	5.16	4.45	4.42	4.13	3.56
Min	4.54	4.39	5.66	4.11	4.77	4.56	4.05	3.5	3.2	2.91

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للسنوات (2009-2018).
الملحق (٣): واقع مؤشر الاقتصاد الكلي في البلدان عينة الدراسة للمدة (2009-2018)

السنة	قطر	السعودية	الإمارات	الكويت	بن عمارة	عمان	الأردن	المغرب	مصر	البحرين
2009	5.8	6.01	5.72	6.51	5.78	5.92	4.24	4.73	3.56	6.08
2010	5.73	5.86	5.35	6.23	5.97	5.82	3.97	5.24	3.46	6.39
2011	5.71	5.35	5.65	6.42	5.65	6.11	4.19	5.21	3.35	4.21
2012	6.4	6.09	6.14	6.59	5.15	6.48	4.43	5.65	3.74	5.72
2013	6.66	6.55	6.41	6.58	5.5	6.56	3.94	4.62	3.12	4.27
2014	6.58	6.69	6.42	6.7	5.9	6.64	3.31	4.42	3.15	5.48
2015	6.74	6.67	6.63	6.73	5.19	6.56	3.45	4.72	2.96	6.41
2016	6.72	6.63	6.53	6.72	4.6	5.99	3.45	4.83	2.77	5.35
2017	6.72	4.71	5.28	6.31	3.88	4.46	3.75	5.08	2.68	4.83

السنة	قطر	السعودية	الإمارات	أبوظبي	البحرين	عمان	الأردن	المغرب	مصر	الجزيرة
2018	5.93	4.87	5.63	5.6	3.98	4.7	3.78	4.91	2.59	4.63
Average	6.299	5.943	5.976	6.439	5.16	5.924	3.851	4.941	3.138	5.337
Max	6.74	6.69	6.63	6.73	5.97	6.64	4.43	5.65	3.74	6.41
Min	5.71	4.71	5.28	5.6	3.88	4.46	3.31	4.42	2.59	4.21

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للسنوات (2018-2009)
الملحق (٤): واقع مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي في البلدان عينة الدراسة للمدة (2018-2009)

السنة	قطر	السعودية	الإمارات	أبوظبي	البحرين	عمان	الأردن	المغرب	مصر	الجزيرة
2009	6.18	5.7	5.93	5.35	5.82	5.31	5.67	5.39	5.19	5.34
2010	6.3	5.37	6.13	5.33	5.83	5.08	5.56	5.17	5.2	5.28
2011	6.43	5.64	6.14	5.68	6.17	5.22	5.73	5.37	5.42	5.87
2012	6.28	5.78	6.06	5.6	6.17	5.52	5.67	5.38	5.36	5.5
2013	6.29	5.82	6.08	5.66	6.07	5.88	5.84	5.53	5.35	5.56
2014	6.32	5.92	5.97	5.62	6	5.97	5.8	5.48	5.32	5.4
2015	6.31	6.03	6.17	5.59	6.16	5.99	6.07	5.66	5.37	5.61
2016	6.31	6.01	6.15	5.6	6.2	5.78	5.97	5.61	5.34	5.58
2017	6.3	5.98	6.17	5.63	6.24	5.74	5.59	5.63	5.45	5.71
2018	6.25	6.03	6.26	5.61	6.22	5.9	5.64	5.63	5.54	5.77
Average	6.297	5.828	6.106	5.567	6.088	5.639	5.754	5.485	5.354	5.562
Max	6.43	6.03	6.26	5.68	6.24	5.99	6.07	5.66	5.54	5.87
Min	6.18	5.37	5.93	5.33	5.82	5.08	5.56	5.17	5.19	5.28

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للسنوات (2018-2009)
الملحق (٥): واقع مؤشر التعليم العالي والتدريب في البلدان عينة الدراسة للمدة (2018-2009)

السنة	قطر	السعودية	الإمارات	أبوظبي	البحرين	عمان	الأردن	المغرب	مصر	الجزيرة
2009	4.69	4.29	4.48	3.82	4.22	3.98	4.46	3.57	3.56	3.28
2010	4.93	4.29	4.8	3.72	4.37	3.93	4.45	3.4	3.62	3.3
2011	4.84	4.55	4.8	3.87	4.64	4.22	4.32	3.51	3.59	3.59
2012	4.62	4.81	4.84	3.83	5	4.24	4.33	3.62	3.44	3.97
2013	4.94	4.79	4.9	4.01	4.93	4.33	4.49	3.58	3.32	3.38
2014	5.11	4.65	4.93	4.04	4.52	4.46	4.5	3.54	3.08	3.55
2015	4.99	4.64	5.9	4.15	4.66	4.17	4.78	3.56	3.27	3.69
2016	5.12	4.73	4.97	4.01	4.82	3.9	4.7	3.42	3.25	3.75
2017	5.14	4.8	5.07	3.98	4.9	4.1	4.69	3.55	3.27	3.87
2018	5.01	4.87	5.05	3.91	4.99	4.4	4.52	3.58	3.6	3.95
Average	4.939	4.642	4.974	3.934	4.705	4.173	4.524	3.533	3.4	3.633
Max	5.14	4.87	5.9	4.15	5	4.46	4.78	3.62	3.62	3.97
Min	4.62	4.29	4.48	3.72	4.22	3.9	4.32	3.4	3.08	3.28

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للسنوات (2018-2009)

الملحق (٦): واقع مؤشر كفاءة سوق السلع في البلدان عينة الدراسة للمدة (2018-2009)

السنة	قطر	السعودية	الإمارات	الكويت	البحرين	عمان	الأردن	البحرين	قطر	السنة
2009	4.66	4.71	4.94	4.46	4.77	4.65	4.55	4.34	4	3.52
2010	4.96	4.79	5.19	4.24	4.96	4.66	4.46	4.19	3.99	3.36
2011	5.1	5.11	5.22	4.32	5.13	4.83	4.36	4.08	3.94	3.57
2012	5.04	5.25	5.17	4.34	5.24	4.81	4.33	4.15	3.75	4.46
2013	5.24	5.12	5.31	4.14	5.1	4.86	4.5	4.27	3.76	2.99
2014	5.49	4.79	5.39	4.1	4.96	4.99	4.55	4.28	3.88	3.2
2015	5.51	4.68	5.58	4.04	4.98	4.81	4.63	4.41	3.95	3.48
2016	5.52	4.7	5.59	4.08	5.04	4.45	4.63	4.33	3.95	3.51
2017	5.41	4.64	5.61	4.2	4.98	4.48	4.62	4.38	3.95	3.52
2018	5.22	4.6	5.62	4.16	4.98	4.53	4.51	4.43	4.15	3.64
Average	5.215	4.839	5.362	4.208	5.014	4.707	4.514	4.286	3.932	3.525
Max	5.52	5.25	5.62	4.46	5.24	4.99	4.63	4.43	4.15	4.46
Min	4.66	4.6	4.94	4.04	4.77	4.45	4.33	4.08	3.75	2.99

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للسنوات (2018-2009)

الملحق (٧): واقع مؤشر كفاءة سوق العمل في البلدان عينة الدراسة للمدة (2018-2009)

السنة	قطر	السعودية	الإمارات	الكويت	البحرين	عمان	الأردن	البحرين	قطر	السنة
2009	4.71	4.37	4.88	4.79	4.37	4.58	4.13	3.54	3.26	3.3
2010	5.04	4.33	4.96	4.47	4.71	4.73	3.97	3.42	3.46	3.45
2011	5.03	4.42	4.81	4.45	4.78	4.73	3.92	3.47	3.43	3.74
2012	4.86	4.57	4.79	4.44	4.87	4.63	3.97	3.52	3.19	4.57
2013	5.01	4.47	5.24	4.08	4.89	4.66	4.02	3.84	3.06	2.79
2014	5.29	4.31	5.2	4.01	4.87	4.73	4.07	3.86	3	2.91
2015	5.05	4.25	5.14	3.78	4.67	4.39	4.02	3.81	3.08	3.15
2016	5	4.3	5.1	3.73	4.73	4.06	4.03	3.62	3.15	3.23
2017	5	4.3	5.17	3.67	4.55	4.1	4.04	3.55	3.15	3.25
2018	4.89	4.1	5.17	3.59	4.55	3.5	3.97	3.58	3.22	3.27
Average	4.988	4.342	5.046	4.101	4.699	4.411	4.014	3.621	3.2	3.366
Max	5.29	4.57	5.24	4.79	4.89	4.73	4.13	3.86	3.46	4.57
Min	4.71	4.1	4.79	3.59	4.37	3.5	3.92	3.42	3	2.79

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للسنوات (2018-2009)

الملحق (٨): واقع مؤشر تطور الاسواق المالية في البلدان عينة الدراسة للمدة (2018-2009)

السنة	قطر	السعودية	الإمارات	الكويت	البحرين	عمان	الأردن	البحرين	قطر	السنة
2009	5.25	4.22	4.77	4.59	5.5	4.6	4.61	3.88	3.68	2.94
2010	4.69	4.44	4.72	4.25	4.78	4.63	4.45	3.81	4.01	2.79
2011	4.91	4.83	4.66	4.22	4.9	4.67	4.31	4.07	4	2.82
2012	4.96	5.06	4.61	4.17	5.12	4.66	4.12	4.16	3.78	3.59

2.39	3.67	4.12	4.11	4.74	4.99	4	4.74	4.88	5.12	2013
2.61	3.41	4.01	3.89	4.82	4.75	3.96	4.79	4.71	5.19	2014
2.72	3.19	4.02	4.06	4.69	4.65	3.88	4.94	4.66	5.18	2015
2.77	3.23	3.86	3.84	4.24	4.42	3.82	4.7	4.32	5.02	2016
2.89	3.39	3.79	3.99	4.16	4.3	4.01	4.72	4.23	4.84	2017
3.06	3.89	3.93	3.99	4.16	4.3	4.07	4.76	4.16	4.71	2018
2.858	3.625	3.965	4.137	4.537	4.771	4.097	4.741	4.551	4.987	Average
3.59	4.01	4.16	4.61	4.82	5.5	4.59	4.94	5.06	5.25	Max
2.39	3.19	3.79	3.84	4.16	4.3	3.82	4.61	4.16	4.69	Min

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للسنوات (2018-2009)
الملحق (٩): واقع مؤشر الجاهزية التكنولوجية في البلدان عينة الدراسة للمدة (2018-2009)

السنة	قطر	السعودية	الإمارات	البحرين	الكويت	عمان	الأردن	المغرب	مصر	الجزيرة
2009	4.31	3.69	4.63	3.7	4.29	3.34	3.59	3.18	3.04	2.52
2010	4.81	4.18	5.44	3.94	4.57	3.69	3.75	3.41	3.35	2.56
2011	4.44	4.17	5.19	3.46	4.88	3.79	3.71	3.49	3.32	2.98
2012	4.74	4.33	4.88	3.69	4.48	4.08	3.81	3.69	3.31	3.76
2013	5.28	4.91	5.05	3.77	4.72	4.26	3.82	3.71	3.43	2.59
2014	5.1	4.6	5.22	3.8	4.95	4.11	3.78	3.53	3.21	2.48
2015	5.17	4.54	5.48	3.69	5.01	4.24	3.71	3.57	3.21	2.59
2016	5.41	4.7	5.43	4.33	5.29	4.18	3.65	3.62	3.19	2.63
2017	5.35	5.01	5.82	4.33	5.15	4.4	3.9	3.69	3.26	3.08
2018	5.41	4.94	5.81	4.27	5.57	4.51	4.29	3.81	3.45	3.36
Average	5.002	4.507	5.295	3.898	4.891	4.06	3.801	3.57	3.277	2.855
Max	5.41	5.01	5.82	4.33	5.57	4.51	4.29	3.81	3.45	3.76
Min	4.31	3.69	4.63	3.46	4.29	3.34	3.59	3.18	3.04	2.48

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للسنوات (2018-2009)
الملحق (١٠): واقع مؤشر حجم السوق في البلدان عينة الدراسة للمدة (2018-2009)

السنة	قطر	السعودية	الإمارات	البحرين	الكويت	عمان	الأردن	المغرب	مصر	الجزيرة
2009	3.54	4.81	4.14	3.79	2.78	3.36	3.08	3.91	4.67	4.17
2010	3.61	4.88	4.22	3.84	2.95	3.46	3.27	4.06	4.81	4.27
2011	3.75	4.97	4.26	3.88	2.94	3.57	3.25	4.04	4.8	4.26
2012	3.86	4.92	4.42	3.84	2.83	3.56	3.17	4.03	4.77	2.86
2013	4.01	4.85	4.41	3.88	2.86	3.55	3.23	4.11	4.77	4.34
2014	3.96	5.07	4.44	3.8	2.93	3.6	3.29	4.16	4.82	4.35
2015	3.99	5.1	4.41	3.8	3.08	3.65	3.3	4.17	4.78	4.39
2016	4.25	5.4	4.89	4.2	3.27	3.94	3.66	4.31	5.07	4.75
2017	4.29	5.44	4.93	4.28	3.23	3.79	3.56	4.26	5.03	4.73
2018	4.38	5.44	4.94	4.39	3.31	4.06	3.62	4.34	5.08	4.78
Average	3.964	5.088	4.506	3.97	3.018	3.654	3.343	4.139	4.86	4.29
Max	4.38	5.44	4.94	4.39	3.31	4.06	3.66	4.34	5.08	4.78
Min	3.54	4.81	4.14	3.79	2.78	3.36	3.08	3.91	4.67	2.86

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للسنوات (2018-2009)
الملحق (١١): واقع مؤشر تطور الاعمال في البلدان عينة الدراسة للمدة (2018-2009)

السنة	قطر	السعودية	الامارات	الكويت	قطر	عمان	الاردن	البحرين	مصر	البحرين
2009	4.47	4.51	4.76	4.56	4.49	4.29	4.41	3.99	3.93	3.03
2010	4.55	4.61	4.96	4.29	4.15	4.21	4.3	3.83	3.98	3.13
2011	4.85	4.91	4.84	4.12	4.14	4.27	3.91	3.75	3.98	3.33
2012	5.27	5.11	4.91	4.02	4.51	4.3	3.88	3.78	3.82	2.93
2013	5.33	4.91	5.1	3.88	4.34	4.38	4.16	3.8	3.77	2.54
2014	5.36	4.74	5.13	3.88	4.25	4.54	4.3	3.75	3.83	2.89
2015	5.31	4.57	5.25	3.9	4.35	4.23	4.4	3.88	3.7	3.22
2016	5.38	4.54	5.25	3.98	3.52	3.87	4.31	3.77	3.71	3.29
2017	5.2	4.52	5.25	4.02	4.42	3.94	4.37	3.82	3.71	3.31
2018	5.02	4.5	5.28	3.97	4.49	3.95	4.33	3.99	3.79	3.32
Average	5.074	4.692	5.073	4.062	4.266	4.198	4.237	3.836	3.822	3.099
Max	5.38	5.11	5.28	4.56	4.51	4.54	4.41	3.99	3.98	3.33
Min	4.47	4.5	4.76	3.88	3.52	3.87	3.88	3.75	3.7	2.54

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للسنوات (2009-2018)
(2018)

الملحق (١٢): واقع مؤشر الابتكار في البلدان عينة الدراسة للمدة (2018-2009)

السنة	قطر	السعودية	الامارات	الكويت	قطر	عمان	الاردن	البحرين	مصر	البحرين
2009	3.81	3.68	3.42	3.07	3.04	3.45	3.4	3.02	3.15	2.66
2010	3.65	3.7	3.87	2.96	3.22	3.3	3.27	2.88	3.03	2.64
2011	4.11	3.92	3.91	3.03	3.21	3.46	3.1	2.98	2.97	2.75
2012	4.69	4.16	3.96	3	3.2	3.44	3.08	3.02	2.84	2.37
2013	4.71	4.03	4.18	2.84	3.13	3.44	3.32	2.95	2.84	2.09
2014	4.8	3.93	4.22	2.81	3.17	3.57	3.44	2.94	2.79	2.38
2015	4.88	3.8	4.41	2.86	3.32	3.29	3.64	3.11	2.65	2.6
2016	4.98	3.83	4.41	2.99	3.21	3.04	3.67	3.07	2.75	2.76
2017	4.87	3.69	4.57	2.96	3.61	3.26	3.73	3.11	2.75	2.93
2018	4.68	3.73	4.58	2.97	3.6	3.26	3.59	3.14	2.92	2.94
Average	4.518	3.847	4.153	2.949	3.271	3.351	3.424	3.022	2.869	2.612
Max	4.98	4.16	4.58	3.07	3.61	3.57	3.73	3.14	3.15	2.94
Min	3.65	3.68	3.42	2.81	3.04	3.04	3.08	2.88	2.65	2.09

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي للسنوات (2018-2009)